

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: ملامح الواقع وتحديات المستقبل

أ. خالد خميس السحاتي / أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

أ. خالد صالح الدرسي / محاضر بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

أ. نوال بالعيد سالم الفيتوري / محاضر بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Khalid.elsahati@uob.edu.ly

المجلة الليبية العالمية



Global Libyan Journal

السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: ملامح الواقع وتحديات المستقبل

الملخص

تناولنا في هذه الدراسة موضوع: "السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: ملامح الواقع وتحديات المستقبل"، من خلال خمسة محاور رئيسية هي: المحور الأول: تأسيس "الاتحاد الأوروبي"، الثاني: السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: لمحة عامة، الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، الرابع: آليات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، الخامس: أبرز التحديات التي تُعيق من تحقيق السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وتم التركيز على أبرز التحديات الداخلية والخارجية، فالأولى أبرزها عشرة تحديات: إشكالية الانسجام السياسي، الخلافات المتعلقة بالسيادة الوطنية، الخلافات والانقسامات الأوروبية نتيجة تبائن المصالح، رفض الدستور الأوروبي، إشكاليات ميزانية الاتحاد الأوروبي ومُخصّصات السياسة الخارجية المشتركة، مسألة اختلاف الثقافات في أوروبا، "التوسّع الجديد" انضمام دول أخرى لعضوية "الاتحاد الأوروبي"، مسار صنع القرار وإشكالياته، تزايد حالة التشكيك في الاتحاد الأوروبي، وأخيرا الحرب الروسية-الأوكرانية في أوروبا. أما أبرز التحديات الخارجية: الوزن السياسي المحدود لأوروبا في النظام الدولي، العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، استمرار نفوذ الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة، هو أن الاتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية قد نجح في تحقيق التكامل الاقتصادي الذي ولد الرغبة في مواصلة مسيرة التكامل والانتقال من التكامل الاقتصادي إلى الرغبة في تحقيق التكامل السياسي المتمثل في توحيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فمنذ نهاية الحرب الباردة، وانحياز الاتحاد السوفيتي وظهور تحديات تشكل خطرا على الأمن الأوروبي تزايدت التوجهات الأوروبية نحو التفكير في صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة. إن الضعف في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي راجع إلى انقسام دول الاتحاد في تحديد مفهوم دقيق للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وكذلك اختلاف خصائص الدول وثقافتها السياسية، وعلاقات بعض دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية. والاستراتيجية التي يُعَوَّل عليها لتحقيق فاعلية وتقديم في السياسة الخارجية المشتركة هي الإرادة السياسية القوية، التي يستطيع من خلالها الاتحاد الأوروبي الوقوف على أرض صلبة، وتعزيز قوته السياسية في المجتمع الدولي.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، التجربة التكاملية الأوروبية، الاتحاد الأوروبي، تحديات السياسة الخارجية المشتركة، اختلاف المصالح، العلاقات الأوروبية الأمريكية.

The Common European Foreign Policy: Features of Reality and Challenges of the Future

Mr. Khaled Khamis Al-Sahati / Assistant Professor at the Faculty of Economics- University of Benghazi /.

Mr. Khaled Saleh Al-Darsi / Lecturer at the Faculty of Economics- University of Benghazi /.

Mrs. Nawal Baleid Salem Elfetory / Lecturer at the Faculty of Economics- University of Benghazi /.

Abstract

In this study, we dealt with the topic: "The Common European Foreign Policy: Features of Reality and Challenges of the Future", through five main axes: The first axis: the establishment of the "European Union", the second: the common European foreign policy: an overview, the third: the objectives of the common European foreign policy, The fourth: the mechanisms of the common European foreign policy. The fifth: the most prominent challenges that impede the achievement of the common foreign policy of the European Union. Focus was placed on the most prominent internal and external challenges, the first of which is ten: the problem of political harmony, disputes related to national sovereignty, European differences and divisions as a result of divergent interests, rejection of the European constitution, The problems of the European Union budget and the allocations of the common foreign policy, the issue of the difference of cultures in Europe, the "new expansion" with the accession of other countries to the membership of the European Union, the course of decision-making and its problems, the increasing state of skepticism about the European Union, and finally the Russian-Ukrainian war in Europe. As for the most prominent external challenges: the limited political weight of Europe in the international system, the relationship with the United States of America, and the continued influence of the European Union on the international arena.

What can be concluded from this study is that the European Union, as a regional bloc, has succeeded in achieving economic integration, which generated the desire to continue the process of integration and move from economic integration to the desire to achieve political integration represented in the unification of the common foreign and security policy.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

Since the end of the Cold War, the collapse of the Soviet Union and the emergence of challenges that pose a threat to European security, European trends have increased towards thinking about formulating a common foreign and security policy.

The weakness in the foreign policy of the European Union is due to the division of the Union countries in defining an accurate concept of the common foreign and security policy, as well as the different characteristics of countries and their political culture, and the relations of some European Union countries with the United States of America.

The reliable strategy for achieving effectiveness and progress in the common foreign policy is the strong political will, through which the European Union can stand on solid ground and strengthen its political power in the international community.

Keywords: the common European foreign policy, European integration experience, European Union, common foreign policy challenges, difference of interests, European American Relations.

المقدمة:

عرفت أوروبا دماراً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أدرك القادة السياسيون الأوروبيون أنه لا يمكن إعادة إعمار قارتهم بمجهود فردية؛ لأنها غير مجدية، ولهذا بدأ الأوروبيون في تكثيف مجهودات التعاون من أجل تحقيق ذلك الهدف، وإنهاء الخلافات بين الدول الأوروبية، وتحقيق الوحدة والتكامل بينها، وكانت أولى هذه المحاولات ما دعا إليه وزير خارجية بريطانيا بإنشاء تحالف يضم دول البنلوكس (هولندا - بلجيكا - لوكسمبورغ)، بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا، حيث وقعت هذه الدول على معاهدة إنشاء الاتحاد الغربي في بروكسل (17 مارس 1948م)، والذي صار يُعرف فيما بعد باسم "الاتحاد أوروبا الغربية"⁽¹⁾. وفي مايو عام 1950م قام وزير الخارجية الفرنسي آنذاك روبرت شومان، بإلقاء خطابه الشهير في تاريخ "الاتحاد الأوروبي"، والذي يُعرف بـ "إعلان شومان" "Schuman Declaration" والذي اقترح من خلاله وضع الإنتاج الفرنسي والألماني للفحم والصلب تحت سلطة عليا مشتركة واحدة، وجعل هذه المنظمة قابلة لمشاركة دول أوروبا الغربية. وقد استجابت لهذا المقترح ألمانيا الغربية هولندا وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ. وقع الأعضاء المؤسسون الستة على معاهدة باريس في غضون عام واحد في 18 أبريل في عام 1951. أنشأت المعاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وهي أول جماعة فوق وطنية في أوروبا. مهدت هذه المنظمة الطريق للجماعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد الأوروبي بعد ذلك⁽²⁾.

وبفضل المساعدات الأمريكية في إطار "مشروع مارشال" وتوحيد الجهود استطاعت أوروبا أن تقوم من محنتها وتستعيد عافيتها من الناحية الاقتصادية، وأخذت التجربة التكاملية الأوروبية تتقدم شيئاً فشيئاً، فمن قطاع الفحم والصلب توسعت التجربة إلى السوق الأوروبية المشتركة عام (1957م)، ثم إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة "ماستريخت" عام (1992م)، وصولاً إلى توحيد العملة الأوروبية عام (2002م).

وتقدم تجربة دول الاتحاد الأوروبي في العمل الإقليمي المشترك نموذجاً يستحق الدراسة والتأمل واستخلاص الدروس والعبر، فمسيره العمل الأوروبي المشترك يُنظر إليها باعتبارها عملية (Process)، بكل ما يحمله مصطلح العملية من مدلولات وفق خبرة العمل الأوروبي المشترك، فالمعروف أن مسيرة العمل الأوروبي المشترك تُعد نموذجاً قائماً بذاته في التعاون الإقليمي التدريجي، الذي يبدأ من القاعدة وبالحد الأدنى من التنسيق والتعاون، ويتزك المجال أمام عملية التعاون نفسها لكي تُحدد الخطوات التالية⁽³⁾.

(1) أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م، ص 50.

(2) للمزيد أنظر: جون بيندر وسامون أشروود، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: خالد غريب علي، القاهرة: مؤسسة الهنداوي، 2014، ص 20-24. و: خليل

إسماعيل الحديدي، الوظيفية والمنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001م، ص 15.

(3) عماد جاد، "مقدمة"، في عماد جاد (تحرير) وآخرين، الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001، ص 7.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

وقد انطلقت التجربة التكاملية الأوروبية من الواقع العملي والمؤسسي المعاش، من أجل بناء "الكلي" والعالم المتمثل في الوحدة الأوروبية، حيث شكّلت الرؤية السياسية الشاملة والتاريخ الثقافي المتقارب الإطار العام الديناميكي الذي تحرك في إطاره هذا المشروع التكاملي. كما تمّ التركيز على الأبعاد الثقافية والسياسية والاستراتيجية ووضعها في إطارها الصحيح؛ لكي تُشكّل قوّة دفع تُساعد على إنجاز التفاصيل الوظيفية والمؤسسية لهذه التجربة المهمة، لا تحويرها لتدخل قسراً داخل السياسي والأيدولوجي⁽⁴⁾.

ويبدو واضحاً أثر تدريج تجربة التعاون الأوروبي من الفحم والصُّلب إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، في تجاوز حُدود اقتراب الواقعية (Realism)، إلى النظرية الوظيفية الجديدة (Neo - Functionalism). فالواقعية التي تقول أنّ الدول تُحجم عن العمل في المجالات التي تتطلب التخلي عن قدر من سيادتها لحساب سلطة أو مؤسسة فوق قومية، تقول أيضاً بأنّ الأمر يكون صعباً للغاية في المجالين السياسي والأمني⁽⁵⁾.

ومع أن أوروبا نجحت اقتصادياً في تحقيق التكامل، إلا أنها فقدت دورها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية لصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق. وبالرغم من التوقيع على معاهدة ماستريخت عام (1992م)، ودخولها حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، وظهور مصطلح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة آنذاك، ورغم التوقيع في روما على معاهدة تأسيس دستور الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2009، ومحاولات إيجاد منسق عام للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة تجاه القضايا العالمية مثل: الإرهاب والهجرة غير الشرعية والفقر والتنمية...، إلا أن كل تلك الجهود واجهت مجموعة من التحديات المتعلقة بتباين المواقف والمصالح بين دول الاتحاد الأوروبي حول عدد من القضايا والملفات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى محاولات خروج أوروبا من تحت عباءة "الهيمنة الأمريكية"، وإشكاليات التوجهات الأطلسية.

* مشكلة الدراسة:

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدول الأوروبية لتحقيق التعاون السياسي فيما بينها، والتي انبثقت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمّ تأسيس منظمة مجلس أوروبا في مايو (1949م)، كأول منظمة أوروبية ذات طابع سياسي تسعى إلى تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول الأوروبية، والتوقيع على معاهدة ماستريخت عام (1992م)، من أجل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، في إطار مشروع الدستور الأوروبي الذي أعلن عنه في روما عام (2004م)، ومعاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ عام (2009م)، إلا أنّ ذلك لم يقُد إلى وجود صوتٍ واحدٍ للاتحاد

⁽⁴⁾ عمرو الشوبكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة الوحدة"، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: 141، السنة: 14، يوليو 2004، ص ص 5-6.

⁽⁵⁾ أنظر: عماد جاد، "المقدمة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8. وكذلك: توفيق صالح الحفار وخالد خميس السحاني، "الوظيفية الجديدة وتجربة التكامل الأوروبي: الآفاق والمضامين والتحديات التفسيرية"، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم، المرج، العدد: الثالث والثلاثين، مايو 2017، ص 2.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

الأوروبي في المحافل الدوليّة، وعليه، تتمثل مُشكلة هذه الدّراسة في التساؤل الرئيسيّ التّالي: ما هي التّحدّيات التي تمنع من تحقيق التّكامل السّياسي للاتّحاد الأوروبي؟.

ويتفرّع من السّؤال الرئيسيّ السّابق مجموعة من التّساؤلات الفرعيّة، وهي كما يلي:

1. هل ساهمت الآليات التي اعتمدها دول الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية في التوصل لتوحيد هذه السياسة؟.
2. ما هي أهم أهداف السياسة الخارجيّة والأمنيّة المشتركة للاتّحاد الأوروبي؟.
3. ما هي أبرز التّحدّيات التي تُعيق توحيد السّياسة الخارجيّة والأمنيّة الأوروبيّة المشتركة؟.

* أهميّة الدّراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا جديرا بالبحث والتحليل، يتعلق بتجربة تكاملية فريدة من نوعها، هي "التجربة التكاملية الأوروبية"، حيث استطاع الاتحاد الأوروبي تحقيق التكامل الاقتصادي، والمتمثل في وجود سوق مشتركة وإلغاء الحواجز الجمركية بين دول الأعضاء في الاتحاد، وخلق عملة أوروبية موحدة، لكنه لم يحقق نجاحات مماثلة على مستوى "التكامل السياسي"، ولهذا، فإن دراسة هذه التجربة تقدم لنا على الدوام نتائج يمكن الاسترشاد بها في تطوير التجارب التكاملية في المنطقة العربية.

* منهجيّة الدّراسة:

إنّ ما يُميّز الدّراسات السّياسيّة في عالمنا الحديث والمعاصر عن مثيلتها في الماضي، هو وجود أدوات ومناهج بحث محدّدة، يلتزم بها الباحثون في دراستهم للظواهر السّياسيّة المختلفة⁽⁶⁾. وباعتبار أنّ هذه الدّراسة تُعتبر من الدّراسات الوصفية النّظريّة التي تهتمّ بدراسة الظّاهرة محلّ البحث، لمعرفة طبيعتها وخصائصها وسماتها، فإنّه سوف يتمّ استخدام "المنهج الوصفي"، الذي يقوم بجميع الحقائق والمعلومات ومقارنتها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة⁽⁷⁾.

وسيتّم أيضاً استخدام "المنهج الوظيفي" لدراسة التّجربة التّكاملية الأوروبيّة، ومعرفة الآليات التي تمّ استخدامها لتحقيق التّكامل السّياسي.. فالوظيفيون يعتمدون في معالجتهم لموضوع "التّكامل" على مُستويين، الأول: الداخلي: من خلال المؤسّسات والقيم المشتركة لكلّ وحدةٍ سياسيّةٍ طرف في العمليّة التّكاملية، والمستوى الخارجيّ: يتضمّن دراسة التّكامل من خلال تأثير

(6) مصطفى عبدالله أبو القاسم خشم، قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ص49.

(7) خالد خميس السحاني وخالد صالح الدرسي، "السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية من دول حوض المتوسط: 2011-2020"، مجلة: جامعة بنغازي الحديثة، بنغازي، العدد: العاشر، 2020م، ص7.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

النخب والقوى الخارجية على الوحدات السياسية لتحقيق التكامل فيما بينها. فتاريخ العملية التكاملية في أوروبا يُثبت صحة مقولات "الوظيفية الجديدة" التي لا تُنكر ثقل وزن الاعتبارات والعوامل السياسية في إنجاح العملية التكاملية⁽⁸⁾.

كما أنه سوف يتم استخدام: "المدخل التاريخي"، حيث يتطلب البحث العلمي أحياناً، أن ندرس الظاهرة محل الدراسة من وجهة نظر تاريخية⁽⁹⁾، ويُعتبر المدخل التاريخي من أقدم المداخل الفكرية لدراسة الظواهر السياسية. ويُجسّد هذا المدخل عموماً طبيعة العلاقة القائمة بين كلٍّ من علم السياسة والتاريخ. ويُمكن المدخل التاريخي الباحث السياسي من اكتشاف القوانين العامة التي تُجسّد طبيعة العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية⁽¹⁰⁾. ومبعث أهمية الخبرة والخلفية التاريخية هو أن فهم الحاضر لا يمكن أن يتم إلا من منطلق الماضي، كما يُساعد على فهم مدى الاستمرارية والانقطاع بين خط السياسات التقليدية، وبين خط السياسات الأوروبية المعاصرة⁽¹¹⁾. وسوف يُستخدم هذا المدخل في هذه الدراسة في: الحُصول على خلفية تاريخية حول التجربة التكاملية الأوروبية، ومساعي الوصول إلى سياسة خارجية أوروبية مشتركة.

* الحدود الزمنية والمكانية:

تبدأ من عام 1992م، وهي السنة التي تأسس فيها "الاتحاد الأوروبي"، من خلال التوقيع على معاهدة "ماستريخت"، وظهور مصطلح "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، مروراً بمعاهدة نيس 2001م، وظهور الدستور الأوروبي عام 2004م، ومعاهدة لشبونة 2007م، حتى عام 2011م، الذي شهد الحراك الثوري العربي، وأثار ردود فعل متباينة من قبل الدول الأوروبية فرادى، والاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية دولية.

* مفاهيم الدراسة:

- الاتحاد الأوروبي (The European Union): هو الاسم الرسمي الذي أصبح يطلق على المجموعات الأوروبية الثلاث: (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951م)، و(الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية 1957م)، و(الجماعة الاقتصادية الأوروبية 1957م)، وتم إنشاؤه بموجب معاهدة ماستريخت عام (1992م). ولهذا فإن الإطار القانوني لهذه المنظمة يتمثل في المعاهدات التالية: معاهدة روما 1952، معاهدة روما 1957، معاهدة ماستريخت 1992، معاهدة أمستردام 1997،

(8) للمزيد أنظر: عبد الناصر جندلي، "التكامل: مقارنة مفاهيمية وتنظيرية"، مجلة: جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، طرابلس/ لبنان، مركز جيل البحث العلمي، العدد: 3، أغسطس 2015، ص 11-27. و: حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدور المستفاد عريباً، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 581-582.

(9) لطيف هاشم كزار وعبد السلام محمد الحشاني، الجمهورية العظمى: دراسة في قوة الدولة، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2005، ص 63.

(10) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996م، ص 58.

(11) أنظر: نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، سلسلة: الثقافة القومية (8)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 29-30.

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

معاهدة نيس 2001. وكان الاتحاد يستهدف منذ نشأته المضي قدما في طريق الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الوحدة الأمنية والدفاعية الكاملة بين الدول الأعضاء في هذا الاتحاد⁽¹²⁾.

— **معاهدة ماستريخت (1992) (Maastricht Treaty):** وهي المعاهدة التي تأسس بموجبها الاتحاد الأوروبي، تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر 1991م، وتم توقيعها في فبراير 1992م، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر عام (1993م)، حيث أضافت مجالا جديدا وهو: التعاون في مجال السياسة الخارجية الأمنية المشتركة⁽¹³⁾.

— **وثيقة الدستور الأوروبي:** وهي وثيقة تم اقتراحها عام (2004م)، وتهدف إلى نقل الاتحاد الأوروبي من الوظيفة الاقتصادية إلى الوظيفة السياسية، وعملت على استحداث منصب وزير خارجية للاتحاد الأوروبي. ووقع عليها 25 ممثلا لأعضاء دول الاتحاد الأوروبي في مدينة روما عاصمة إيطاليا، وقد قبل من 18 دولة من الاتحاد الأوروبي، لكنه رفض من قبل فرنسا وإسبانيا وهولندا ولوكسمبورغ. وقد تضمنت هذه الاتفاقية قوانين حقوق الدستور الأساسية وقانون التصويت في البرلمان الأوروبي⁽¹⁴⁾.

— **معاهدة لشبونة: (Treaty of Lisbon)،** هي معاهدة إصلاح تأسس للاتحاد الأوروبي أساساً جديداً، وقُعت من قبل رؤساء الحكومات والدول الأوروبية في: (2007/12/13)، في مدينة لشبونة البرتغالية. ودخلت حيز التنفيذ في: (2009/12/1م). هذه المعاهدة هي سلسلة من التعديلات على معاهدة الاتحاد الأوروبي "ماستريخت" والمعاهدة المؤسسة للتكامل الأوروبي "روما"، والمعاهدتين المذكورتين تُشكلان الأرضية القانونية التي قام عليها التكامل الأوروبي. وهي عبارة عن سبعة فصول، وقد منحت حقوقاً أوسع لبرلمانات الدول الأعضاء، وأكدت على وجوب تبني سياسات مشتركة لدول التكامل فيما يخص الطاقة والوقود، والقضايا المرتبطة بالتغير المناخي والاحتباس الحراري. ووفق معاهدة لشبونة حصل مُنسق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي على صلاحيات أوسع، إذ بات يتولى إدارة مجلس وزراء الخارجية، ويتولى منصب نائب رئيس المفوضية الأوروبية، ونصت على أن مدة ولاية رئيس المجلس الأوروبي هي عامين ونصف العام⁽¹⁵⁾.

(12) للمزيد أنظر: مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة**، ط2، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004، ص 369-372. و: عبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، ط1، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004، ص 410-412.

(13) "اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية"، موقع: <https://cutt.us/3Joo1>، 2023/3/15. **مجلة: المنارة للبحوث والدراسات**، الأردن، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، (14) أنظر: محمد المقداد وصايل السرحان، "الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي"، **مجلة: المنارة للبحوث والدراسات**، الأردن، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، المجلد: 19، العدد: 2، 2013م، ص 18. وكذلك: "دستور لأوروبا: من المؤتمر الأوروبي إلى مؤتمر الحكومات الأوروبية"، عرض: كامبردج بوك ريفيوز، 2004/10/3، موقع الجزيرة، على الرابط التالي: <https://cutt.us/8Mh05> و: كلاوس دامان، إعداد: أصلان حسن، "نشأة الدستور الأوروبي: مخاض ماراتوني ومستقبل غامض"، موقع: <https://p.dw.com/p/A7nZ>، على الرابط التالي: 2007/3/25، **dw**، بتاريخ: 2007/3/25، على الرابط التالي: <https://p.dw.com/p/A7nZ>.

(15) للمزيد أنظر: حسن رفاعي، "في الذكرى العاشرة لدخولها حيز التنفيذ: معاهدة لشبونة تواجه تحديات حقيقية"، 2019/12/2، موقع: Euronews، متاح على الرابط المختصر التالي: <https://cutt.us/PyedV> وكذلك نص الاتفاقية:

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

— السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة: وهو مُصطلحٌ محوريٌّ تمَّ النصُّ عليه في مُعاهدة ماستريخت (1992م)، ويَعْنِي التَّطوِيرُ التَّدرِيجِيّ للسياسة الأوروبية المشتركة في مجال السياسة الخارجية والأمنية من خلال تحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من تبادل المعلومات والتشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا السياسة الخارجية⁽¹⁶⁾.

* أدوات جمع المعلومات: سيتم الاعتماد في هذه الورقة العلمية على الأدوات البحثية التالية: 1-المصادر الأولية: وتشمل الوثائق الصادرة عن الاتحاد الأوروبي كالمعاهدات والاتفاقيات والتقارير وغيرها.

2-المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والمقالات والرسائل العلمية والمنشورات الإلكترونية ذات العلاقة بالبحث.

* محاور الدراسة: تنقسم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

— المحور الأول: تأسيس مُنظَمة "الاتحاد الأوروبي".

— المحور الثاني: السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: لمحة عامة.

— المحور الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

— المحور الرابع: آليات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

— المحور الخامس: أبرز التحدّيات التي تُعيق من تحقيق السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

— الخاتمة والناتج.

أولاً: تأسيس "الاتحاد الأوروبي":

يُعتبر "الاتحاد الأوروبي" من أبرز المنظمات الإقليمية التي أظهر أعضاؤها إرادةً سياسية واضحة؛ بسبب قيامه على أُسُسٍ وظيفيّة، فهذا التنظيمُ الإقليميُّ يُعتبرُ نموذجاً لأعلى مستويات التكامل الاقتصادي. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سعت الدول الأوروبية إلى تأسيس منظمة تساعد على تحقيق الاستقرار والرخاء في القارة الأوروبية⁽¹⁷⁾، خاصة وأن كثيراً من المشروعات الهادفة إلى إنشاء وحدة سياسية لم يكتب لها النجاح.

وقد بدأ العمل الوظيفي المعبر عن الإرادة السياسية للدول عام (1951م)، حين قامت ست دول (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ) بتأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، وكانت هذه الخطوة نتاجاً لمجموعة من الظروف والدوافع الإقليمية والدولية⁽¹⁸⁾.

TREATY OF LISBON, AMENDING THE TREATY ON EUROPEAN UNION AND THE TREATY ESTABLISHING THE EUROPEAN COMMUNITY, 2007, Official Journal of the European Union, 2007, pp 2-271. <https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/373495>

(16) أنظر: أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص92.

(17) الاتحاد الأوروبي: التحديات وآفاق المستقبل، سلسلة دراسات دولية معاصرة: (95)، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1997م، ص4.

(18) زايد عبدالله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، طرابلس: دار الرواد للنشر، 2004م، ص290.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

إن نجاح تجربة التكامل في قطاع الفحم والصلب جعل الدول الأوروبية تعمل على تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية (the european economic community)، أو ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة (European Economic Community) وذلك عام 1957م.

وما لبث أن ترك نجاح السوق الأوروبية المشتركة آثاراً إيجابية ظهرت في سعي كثير من الدول الأوروبية للانضمام إلى عضوية تلك المنظمة، كما حدث تحول مؤسسي في رغبة الدول الأعضاء في خلق منظمة تساعد على تحقيق التكامل السياسي بعد نجاح الدول الأوروبية في تحقيق التكامل الاقتصادي.

وفي عام (1992م)، في مدينة ماستريخت الهولندية تأسس الاتحاد الأوروبي عن طريق "معاهدة ماستريخت"، حيث أضافت مجالات جديدة للتعاون بين الدول في جانب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، إضافة إلى الجوانب الاقتصادية والمالية⁽¹⁹⁾.

وقد أوجدت معاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty) بناءً تنظيمياً جديداً يقوم على ثلاثة أركان للاتحاد الأوروبي، حيث تأتي الوحدة الاقتصادية كركن أول، والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ثانياً، وشؤون العدالة والداخلية ثالثاً، كما أن معاهدة ماستريخت تحتوى على أهداف ومبادئ عديدة، أبرزها: إنشاء بنك مركزي موحد للمحافظة على استقرار الأسعار، وتعزيز السياسات الاقتصادية الأخرى في دول الاتحاد النقدي. كما أنها بدلت تعبير "التعاون السياسي الأوروبي" ليصبح "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، بحيث تكون كل القرارات التي تصدر عن سياسات الاتحاد بموافقة أغلبية أصوات الأعضاء⁽²⁰⁾.

بالإضافة إلى ذلك، فإن للاتحاد الأوروبي مبادئ يستند إليها تتلخص في أمرين، هما: احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم أنظمة الحكم فيها على المبادئ الديمقراطية، ثم احترام الحقوق الأساسية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تنبع من السياسات الأوروبية⁽²¹⁾.

وبالرغم من نجاح معاهدة ماستريخت في تحقيق الجانب الاقتصادي، لم تنجح في تحقيق التكامل السياسي، الأمر الذي قاد الساسة الأوروبيون إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق ذلك الأمر، وهو ما قاد إلى ظهور وصياغة الدستور الأوروبي عام (2004م)، ومواصلة العمل على معالجة أوجه القصور في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي ظهرت في معاهدة ماستريخت،

⁽¹⁹⁾ صلاح الدين حسن السبسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة - اليورو - السوق العربية المشتركة الواقع الطموح، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م، ص 17.

⁽²⁰⁾ أنظر: زايد عبدالله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص 98-99. ص 290-291. و: أسامة صالح على، الرهانات العربية في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2003م، ص 23.

⁽²¹⁾ للمزيد أنظر: جون بيندر وسامون أشروود، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: خالد غريب علي، مراجعة: ضياء ورا، ط 1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص 59-60.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

إلا أن الرفض الفرنسي الهولندي لمشروع الدستور عبر الاستفتاء الشعبي عام (2004م)، جعل الأوروبيون يسعون إلى إصلاح المعاهدتين السابقتين بمعاهدة تفعل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وسميت بمعاهدة لشبونة، عام (2007م)، ودخلت حيز التنفيذ عام (2009م)⁽²²⁾.

* ثانياً: السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: لحظة عامة:

يُعتبر هذا الملف هو الأكثر حساسية بالنسبة إلى السياسة الأوروبية؛ لأنه يُشكّل الصورة الخارجية للاتحاد، أي أنه يخلق الانطباع الدولي عنه، ويُحدّد مكانته الدولية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي. وإذا كان هدف الاتحاد الأوروبي الوصول إلى الوحدة السياسية لخلق كيان أوروبي فاعل ومنافس لأمريكا، فإن سياسته الخارجية هي التي تحكم على نجاحه أو إخفاقه في ذلك⁽²³⁾.

إن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي، حيث تمثلت أولى محاولات التعاون السياسي في المشروع الفرنسي بإنشاء جيش أوروبي موحد، الذي طرح أمام قمة حلف الأطلسي التي انعقدت في نيويورك عام 1950م، إلا أن هذا المشروع لم يثمر مطلقاً؛ إذ رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1954م، التصديق على معاهدة الجماعة الدفاعية الأوروبية بحجة إعادة تقييم الروابط الأمريكية بالقارة الأوروبية⁽²⁴⁾.

بالإضافة إلى رفضها التنازل عن السيادة الوطنية في مجال الدفاع للجماعة الأوروبية، كما أن المخاوف من ألمانيا كانت مُتمكّنة من الفرنسيين⁽²⁵⁾، خاصة أن أمريكا تسعى إلى إعادة تسليح ألمانيا، مما يجعل أوروبا تعتمد على الجيش الألماني في الجماعة الأوروبية أكثر من الجيش الفرنسي في حال إعادة تسليح الجيش الألماني.

والخطوة الثانية لتحقيق التعاون السياسي تمثل في مؤتمر لاهاي عام (1969م)، بين رؤساء حكومات الدول الأعضاء، حيث مهدت هذه القمة بين رؤساء حكومات الدول الأعضاء لإنشاء آلية للتعاون السياسي فاتفقوا على مبدأ "التنسيق". وفي عام (1970م)، اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى التعاون السياسي (Political cooperation european)، على أن يتم خلاله تبادل المعلومات، وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر

(22) أنظر حول هذا الموضوع: سعيد اللاوندي، العلاقات الأورومتوسطية: من مأزق برشلونة إلى انتحار المتوسط، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2015، ص 76. وكذلك: خالد صالح المبروك الدرسي، العلاقة بين التوسع في اختصاصات الاتحاد الأوروبي وإرادة التكامل السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة قاريونس كلية الاقتصاد، 2008.

و: لوي المدهون وناصر جبارة (تقرير)، "بعد الرفض الفرنسي: صفقة ثانية للدستور الأوروبي في هولندا"، موقع: (DW)، تاريخ الدخول: 2023/4/10، متاح على الرابط التالي: <https://p.dw.com/p/6imE> و: جدي أحسن، "المقاربة التاريخية والسياسية للاتحاد الأوروبي"، بتاريخ: 31/مايو/2011، الرابط التالي: <https://cutt.us/IRJAv>

(23) بلال الشويكي، "معوقات اكتمال الوحدة الأوروبية"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 401، يوليو 2012، ص 127.

(24) مالك عوني، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديدة"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 142، أكتوبر 2000م، ص 88.

(25) عبد المنعم السعيد، "دروس التجارب الوحدوية في العالم"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 127، سبتمبر 1989م، ص 94.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

الإمكان في مجال السياسة الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية، ومن ثم بدأت تظهر بيانات الجماعة الأوروبية على شكل دعم لقرارات الأمم المتحدة أو مبادرات سلمية حول العالم⁽²⁶⁾.

وبالرغم من ذلك، فإن التعاون السياسي بين دول الجماعة الأوروبية كان دون المستوى المطلوب، إلا أنه بعد التوقيع على القانون الأوروبي الموحد 1987، تم منح الجماعة الأوروبية دوراً في مجالات الأمن السياسي. ومع ذلك، فقد واجه التعاون السياسي الأوروبي العديد من الصعوبات من بينها اعتماد القرارات على قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات، والتركيز على القضايا السطحية أكثر من تركيزها على القضايا الجوهرية، مثال ذلك: إخفاق الزعماء الأوروبيين في إيجاد ما يعلنونه عن الغزو الأمريكي لجرينادا عام 1983م⁽²⁷⁾.

وعندما تم إقرار معاهدة ماستريخت (1992) خصصت جزءاً خاصاً بالسياسة الخارجية، حيث تضمنت الفقرة الثانية من المادة الأولى أهداف مشتركة للاتحاد الأوروبي، وهذه الأهداف منها⁽²⁸⁾: صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلال الاتحاد، وتعزيز أمن الاتحاد والدول الأعضاء، وحفظ السلم وتعزيز الأمن الدولي، وتعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتعتبر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أحد الأركان المهمة في البناء الأوروبي الجديد، وجاءت كحل وسط بين الرؤى والمصالح المتنافسة للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ولقد سعى الأوروبيون منذ عام (1992م)، إلى جعل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أكثر تناغمًا مع نظام التعاون السياسي الأوروبي، بيد أن السياسة الخارجية الأوروبية أصيبت بخيبة أمل في حرب الخليج الثانية والأزمة البوغسلافية، وكذلك قضية البوسنة والهرسك، وكانت تلك الأزمات دليلاً واضحاً على عجز السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وهذا ما أكدته وزير الخارجية البلجيكي مارك إيكين بأن: "أوروبا أظهرت نفسها مارداً اقتصادياً، وقزماً سياسياً، ودودة عسكرية"⁽²⁹⁾. فمعلوم أن أوروبا قوة عظمى اقتصادية وليست سياسية، فالاتحاد الأوروبي له طبيعة فريدة من نوعها، فهو شبكة وليس دولة، وهذا سر القوة الأوروبية، خصوصاً من النواحي الاقتصادية والثقافية⁽³⁰⁾.

(26) حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، مجلة: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، جامعة دمشق، المجلد: 25، العدد: الأول، 2009م، ص 622.

(27) فيليب جوردن، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، سلسلة: دراسات عالمية (25)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998م، ص 18-19.

(28) عماد جاد، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001م، ص 207.

(29) زلي خليل زاد (تحرير)، التقييم الاستراتيجي، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997م، ص 71.

(30) للمزيد أنظر: مارك ليونارد، لماذا سيكون القرن الحادي والعشرين قرناً أوروبياً؟، ترجمة: أحمد محمود عجاج، الرياض: مكتبة العبيكان، 2009، ص 39-40.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

كما أنه نط فريد على مستوى البنين الهيكلية لنظامه السياسي، فهو يجمع بين خصوصيتين في آن واحد: خصوصية الوحدة الأوروبية كهدف استراتيجي من جهة، وخصوصية الدول الأعضاء المنضوية في مكونه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة أخرى⁽³¹⁾.

ولتفعيل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة عُقد مؤتمر أمستردام عام (1997م)، حيث أن هذه المعاهدة أعادت النظر في بعض نصوص معاهدة ماستريخت، فهي تسعى إلى تحقيق التكامل السياسي الأوروبي وذلك من خلال إعطاء صوت موحد للقارة الأوروبية تجاه القضايا العالمية، وتحقيق مزيد من التعاون والتشاور والتنسيق في المواقف بين الدول الأعضاء تجاه القضايا الدولية. ومن ضمن الإشكاليات في هذا الصدد، أن بعض دول الاتحاد ما تزال تتمسك باختصاصاتها الأصلية، فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية مثلاً، غير أن ثمة دلائل كثيرة تشير إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل مزيد من الجهود لصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة. مع ملاحظة أن معاهدة ماستريخت قد استحدثت نصاً يؤكد على ضرورة النقل المتدرج عبر فترة زمنية تقدر بخمس سنوات فيما يخص الأنشطة التي تتصل بالسياسات الأوروبية المشتركة للهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية المتمثلة في المجلس والمفوضية⁽³²⁾.

على أي حال، ورغم أن تلك المدة المشار إليها غير كافية لتحقيق ذلك الهدف، إلا أنه يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي أصبح ينسق سياسته الخارجية في مجالات الاهتمام المشترك أكثر من أي وقت مضى، وذلك نتيجة لما قرره معاهدة أمستردام عام (1997م)، والتي دخلت حيز التنفيذ عام (1999م)⁽³³⁾.

وفي قمة كولون عام (1999م)، أثناء الأزمة ليوغسلافية، والتي اعتبرت بمثابة حافز قوى للمجموعة الأوروبية تجاه تطوير منظومتها السياسية الخارجية والأمنية المشتركة، حيث تم الإجماع على تقوية السياسة الخارجية الأوروبية من خلال تقوية مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وجعلها أكثر فاعلية في اتخاذ القرارات المناسبة حيال القضايا والأزمات الدولية، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة ذات طابع سياسي وأمني، مقرها بروكسل، تضم خبراء سياسيين وأمنيين أوروبيين⁽³⁴⁾.

وفي هذه القمة أيضاً تم تعيين الإسباني خافيير سولانا كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة وهو المنصب الذي استخدمته قمة أمستردام، وبعد ذلك تبعتها قمة هلسنكي في عام (1999م)، وتم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية

(31) محمد مراد، أوروبا: من الثورة الفرنسية إلى العولمة، الاقتصاد الأيديولوجيا الأزمات، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص 259.

(32) أنظر: عبد السلام بشير الصغير، سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي: (1991-2016)، ط 1، بنغازي: دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان، 2019م، ص 47-48. وكذلك: سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، ط 2، القاهرة: نخبة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص 187-191.

(33) مصطفى عبدالله خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 2002، ص 271.

(34) هشام بن حداد، "تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد: 7، العدد: 2، 2018م، ص 256.

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

أوروبية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات وإنشاء قوات تصل إلى (50 ألف) جندي قادرة على الانتشار خلال (60 يوماً)⁽³⁵⁾.

لقد خطى الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الماضية خطوة مهمة باتجاه "مأسسة" سياسة خارجية موحدة للاتحاد عن طريق تعيين مفوض خاص للعلاقات الخارجية ينطق باسم المفوضية الأوروبية، وكان خافيير سولانا هو أول من تسلم هذا المنصب⁽³⁶⁾. فبعد انتهاء الحرب الباردة أعيد طرح المطلب الذي لازم الاهتمامات الأوروبية فيما يتعلق بالأمن والدفاع داخل أقوى منظمة أمنية دفاعية (حلف شمال الأطلسي). فلا غرو في أن تحرص معاهدة ماستريخت على طرح هذا الهدف على اعتبار أنه من المتطلبات الأساسية للوحدة الأوروبية. مع أنها تنتقد على أساس أنها تفتقر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة، ومع وجودها ضمن اتحاد أوروبا الغربية التي دججت بعد معاهدة أمستردام داخل الاتحاد الأوروبي⁽³⁷⁾.

إن اخفاق الاتحاد الأوروبي في تبني سياسة خارجية موحدة تجاه أكثر من موقف يعتبر تحدياً حقيقياً أمام هذا الكيان المهم، ولذلك، فعندما سُئل الممثل الأعلى السابق للسياسة الخارجية والأمن، خافيير سولانا، عن فشل ونجاح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، أجاب: "إن هذه السياسة حديثة، وهي في حد ذاتها عملية في طريقها إلى التكوين، كما أنها ليست الوحيدة التي تقوم بالنشاط الخارجي للاتحاد. وإن هذه السياسة حالياً في طريقها إلى التحول العميق والدعم الذاتي"⁽³⁸⁾. ورغم أن هذا التصريح كان في بداية بلورة سياسة خارجية أوروبية موحدة، إلا أن هذه السياسة مازالت لحد الآن خاضعة للتجاذبات الداخلية والخارجية، مما أفقد الاتحاد الأوروبي الفاعلية في معالجة الكثير من القضايا الإقليمية والدولية⁽³⁹⁾.

وبمعنى آخر، إن هذه السياسة الخارجية ما زالت وليدة ولم تشق طريقها بعد لتعبر عن ثقل وأهمية العامل الاقتصادي والمالي للقارة الأوروبية، وذلك بأدائها دوراً سياسياً فعالاً موازياً لهذا الثقل في المجال الاقتصادي. والنتيجة عجز أوروبي عن التحول إلى قوة سياسية موحدة على الساحة الدولية، مع إمكانية حدوث ذلك في المستقبل المنظور⁽⁴⁰⁾.

ومن التطورات المهمة في هذا الصدد، أنه في عام 1997، وضعت معاهدة أمستردام آلية جديدة أكثر فاعلية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية تقوم على مبدأ «الامتناع البناء» والتصويت بالأغلبية المشروطة لمنع الدول الأعضاء من

(35) حسن طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، مرجع سبق ذكره، ص 625.

(36) خالد الحروب، "الولايات المتحدة وأوروبا بعد 11 سبتمبر: تعزيز الانفرادية الأمريكية والتمهيش الأوروبي"، مجلة: شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 111، 2002، ص 43.

(37) للمزيد أنظر: مخلص مبيضين، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993، مجلة: المنارة، الأردن، جامعة آل البيت، المجلد: 13، العدد: 4، 2007، ص 18.

(38) نبيه الأصفهاني، "أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 148، أبريل 2002م، ص 137.

(39) مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً"، مجلة: المفكر، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: الحادي عشر، 2014م، ص 290.

(40) عبد العزيز أحمد سعيد محمد، السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017، ص 210.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

ممارسة حق النقض داخل المجلس الذي أقر في نهاية 1999 إنشاء منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية. وفي عام 2003، أضافت معاهدة «نيس» بعض التعديلات التي تهدف إلى ترشيح آلية القرار، وكلّفت لجنة الأمن والسياسة، التي كان المجلس الأوروبي قد أنشأها في عام 2001، الإشراف السياسي والاستراتيجي على عمليات إدارة الأزمات⁽⁴¹⁾.

* ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

حدّدت معاهدة "ماستريخت" الأهداف المتعلقة بـ(PESC)، حيث تتضمن تلك المعاهدة مجموعة من الأهداف يعمل عليها "الاتحاد الأوروبي" في ظلّ السياسة الخارجية⁽⁴²⁾، وهي كما يلي⁽⁴³⁾:

1. الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلال الاتحاد الأوروبي.
2. تعزيز أمن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.
3. الحفاظ على السلام ومنع الصراعات وتعزيز الأمن الدولي.
4. تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.
5. تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
6. تشجيع التكامل بين جميع البلدان في الاقتصاد العالمي.

إذا أوروبا تركز -من خلال هذه الأهداف- على حماية قيمها ومصالحها الأساسية، وأمنها واستقلالها وسلامتها. مما يدل على أن دول الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة "ماستريخت" أعطت للسياسة الخارجية والأمنية اهتماماً أكبر من التعاون السياسي، بل أصبحت السياسة الخارجية والأمنية ركيزة مهمة من ركائز "الاتحاد الأوروبي" وفقاً لمعاهدة "ماستريخت". غير أن هذه الأخيرة لم تتخذ ترتيبات صارمة حول كيفية الوصول إلى قرارات موحدة ومؤثرة. ولم تحدد تفاصيل دقيقة فيما يخص آليات التحرك، ولذلك فإن مسألة السياسة الخارجية المشتركة والمؤثرة وإن خرجت بخصوصها مبادرات، إلا أنها لم تصل بعد إلى هدفها المنشود، بسبب تباين المصالح واختلاف الرؤى من القضايا المختلفة محل النقاش بين أعضاء الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁴⁾.

جدير بالذكر هنا أن معاهدة الاتحاد الأوروبي (2007) هي الأخرى ركزت على السياسة الخارجية المشتركة، فالفصل الأول من الباب الخامس يتضمن المادتين: (21) و(22). تتناول المادة (21) المبادئ التي تحدد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ بما في ذلك الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز التجارة العالمية، والدعم الإنساني، والحوكمة العالمية. وتتمحور المادة (22) المجلس الأوروبي، بالإجماع، السيطرة على تحديد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

⁽⁴¹⁾ "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، موقع: جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ: 2020/2/22، العدد: 15061، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/O3EbN>

⁽⁴²⁾ المادة (21) من الباب الخامس من المعاهدة، أحكام عامة بشأن العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، وأحكام محددة بشأن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

⁽⁴³⁾ أنظر: محمد مصطفى كمال وفؤاد نورا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 37-38.

⁽⁴⁴⁾ أنظر: مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة"، مرجع سبق ذكره، ص 291.

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

أما الفصل الثاني فينقسم كذلك إلى أقسام. توضح البنود الأولى المشتركة: المبادئ التوجيهية وأداء السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إنشاء خدمة العمل الخارجي الأوروبي ومسؤوليات الدول الأعضاء. القسم (2)، المواد من: 42 إلى 46، تتناول التعاون العسكري (بما في ذلك الدفاع المتبادل). في 17 نوفمبر 2015، دعت فرنسا الدول الأعضاء للمساعدة العسكرية، على أساس المادة (42). كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تطبيق المادة، وتم الإبلاغ عن رد جميع الدول الأعضاء بالاتفاق. ومع ذلك، توصلت دولة عضو واحدة على الأقل (فنلندا) إلى أنه تم استبعاد المساعدة العسكرية بسبب تعارض القانون الوطني⁽⁴⁵⁾.

رابعاً: آليات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة:

في محاولة منها لتجاوز مرحلة "التصريح" التي ميّزت الصيغة الكلاسيكية "للتعاون السياسي الأوروبي" وضعت (ماستريخت) آليتين جديدتين في خدمة السياسة الخارجية المشتركة؛ وذلك بغرض وضع إطار من أجل تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهي آليات أخذت طابعاً ملزماً يُعطيهما قوة أكبر من مجرد التصريحات، هاتين الآليتين هما: العمليات المشتركة، والمواقف المشتركة، وأضافت معاهدة "أمستردام" آلية جديدة وهي: "الاستراتيجيات المشتركة"⁽⁴⁶⁾. ويمكن الحديث عن هذه الآليات الثلاثة بشكل مفصل، كما يلي⁽⁴⁷⁾:

1. **الاستراتيجيات المشتركة (Common strategies):** تعكس هذه الاستراتيجيات وجود أرضية مشتركة بين دول الاتحاد تجاه دول معينة أو منظمات دولية، بحيث تصبح هذه الاستراتيجية واضحة الرؤية، ويتم إعطاء الأولوية للدول حسب أهميتها للاتحاد، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية... الخ. ومن يتولى اقتراح الاستراتيجيات المشتركة هو مجلس الوزراء، لكن هذه الاستراتيجيات لا تصبح ملزمة للأعضاء إلا بعد إقرارها من المجلس الأوروبي (أي القمة الأوروبية)، وأهم ما يميز الاستراتيجيات المشتركة هو احتوائها على أهداف ومدة زمنية معينة، وحجم الموارد المالية اللازمة لتحقيقها. ومن بين الاستراتيجيات التي قام بها الاتحاد الأوروبي: الشراكة الاستراتيجية مع روسيا عام (2011م)^(*)، والاتفاقية الاستراتيجية مع تونس (1995م)، وهي اتفاقية شراكة تهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة بين الجهتين. وكذلك الاتفاقية المبرمة

(45) "معاهدة الاتحاد الأوروبي (2007)", 2023/1/8م، موقع: ويكيبيديا، على الرابط التالي: <https://cutt.us/ErhrM>

(46) رقية غربي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011، ص 103.

(47) للمزيد أنظر: محمد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012م، ص 184-187. وكذلك: حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سبق ذكره، ص 450-452. و: محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021م، ص 239-240.

(*) وقّع على آخر شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في عام 2011م، واعترض عليها البرلمان الأوروبي لاحقاً في عام 2015 بعد ضم شبه جزيرة القرم والحرب في دونباس. أكد رئيس المفوضية الأوروبية في بيان صدر في 15 ديسمبر 2011 بعد قمة الاتحاد الأوروبي وروسيا إطلاق «الخطوات المشتركة نحو السفر بدون تأشيرة» مع روسيا. وواصل الاتحاد الأوروبي وروسيا العمل معاً في إطار برنامج "هوريزون" 2020، الذي يمتد من عام 2014 حتى 2020. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي أصبح مرتبطاً بترتيبات الطاقة الروسية، وفق ما تقتضيه مصلحة روسيا، على الصعيدين الإقليمي والدولي. للمزيد أنظر: محمد جاسم الحفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

مع أوكرانيا عام (2014م)، والمؤطرة لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة، والتي تعمل على تعزيز العلاقات الثنائية في شتى المجالات الاقتصادية من خلال ما يُطلق عليه "احترام القيم المشتركة". كما تمّ في 2021 توقيع سبّ اتفاقياتٍ أخرى مع أوكرانيا، بقيمة مالية إجمالية: (400 مليون يورو)، بما في ذلك المساعدة في مكافحة (كوفيد-19)، وتُعتبرُ أوكرانيا شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأوروبي منذ (2014م)⁽⁴⁸⁾.

2. **العمليات المشتركة (Joint actions):** وهي عمليات ميدانية قد يُضطر الاتحاد الأوروبي أو يطلب منه القيام بها بمفرده أو بالتعاون مع دول أو منظمات حكومية وغير حكومية، والعمليات المشتركة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي تأخذ صوراً مختلفة منها: تقديم الإغاثة الإنسانية، والمشاركة في قوات حفظ السلام، أو الإشراف على الانتخابات ومراقبتها.

ومن العمليات المشتركة التي قام بها الاتحاد الأوروبي: المبادرة المشتركة مع المنظمة الدولية للهجرة لحماية المهاجرين وإعادة إدماجهم عام (2016م)، وهي مبادرة تهدف إلى حماية مساعدة المهاجرين على امتداد طرق الهجرة الرئيسية في أفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي وشمال أفريقيا⁽⁴⁹⁾.

كما لا ننسى دور الاتحاد الأوروبي في دعم عملية الحوار السياسي في ليبيا خلال السنوات الماضية، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وشارك الاتحاد في أعمال التنسيق الدولية التي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عبر مندوبية الاتحاد التي تم نقل مقرها إلى تونس، وبلغت الاعتمادات التي صرفها الاتحاد الأوروبي في ليبيا حوالي: (106 مليون يورو). ويحشد الاتحاد الأوروبي طاقاته أيضاً في محاربة آثار أزمة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط، عبر عملية "صوفيا" التابعة للقوة البحرية للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي⁽⁵⁰⁾.

بالإضافة إلى ذلك: دوره في المشاركة في المفاوضات مع إيران في إطار مجموعة (1+5) الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، ومشاركته أيضاً في قوات حفظ السلام عام (2003م) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعام (2006م)، في جمهورية أفريقيا

عقّان: دار أجد للنشر والتوزيع، 2019م، ص 169-170. وكذلك: "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا"، موقع: موسوعة ويكيبيديا، بتاريخ: 2023/1/29م،

<https://cutt.us/qO3Jo>

⁽⁴⁸⁾ "الاتحاد الأوروبي يؤكد: الدعم الذي تُقدّمهُ لأوكرانيا غير مشروط"، موقع: يورونيوز، بتاريخ: (2021/10/25م)، متاح على الرابط المختصر التالي:

<https://cutt.us/5Jyy2>

⁽⁴⁹⁾ "المبادرة المشتركة لكل من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة لحماية المهاجرين وإعادة إدماجهم"، موقع: وكالة الأمم المتحدة للهجرة، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تاريخ

الدخول: 2022/10/15، <https://cutt.us/rSO3D>

⁽⁵⁰⁾ "الاتحاد الأوروبي وليبيا"، الدبلوماسية الفرنسية، تاريخ الاطلاع: 14/أكتوبر/2022، على الرابط التالي: <https://cutt.us/mPRX6> وحول السياسات الأمنية

والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي أنظر مثلاً: كريم مصلوح، **سياسة الدفاع الأوروبي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، وكذلك: مسعودي مراد،

"السياسات الأمنية الأوروبية المشتركة: الواقع والتحديات"، مجلة: **صوت القانون**، الجزائر، جامعة خميس مليانة، المجلد: الثامن، العدد الخاص، 2022، ص 627-646.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

الوسطى. ودوره في حل الأزمة اليمنية، حيث جاوز الإسهام المالي الكلي للاتحاد الأوروبي في اليمن في المجالات الثلاثة: السياسي، الاقتصادي، والإنساني أكثر من مليار يورو منذ 2015م⁽⁵¹⁾.

وهناك الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين (2021-2024)، وقد صدرت ونُشرت رسمياً عبر موقع الاتحاد الأوروبي (بتاريخ: 2023/4/3)، وتم التأكيد عبر الصفحة الأولى على أن: "لا يجوز تفسير هذا التصنيف على أنه اعتراف بدولة فلسطين، ولا يخل ذلك بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة". وتركز هذه الاستراتيجية إلى إطار سياسي مكون من عدة جوانب أبرزها: شراكة تأسست على اتفاقية "الشراكة المؤقتة للتجارة والتعاون" التي تم توقيعها في عام 1997 بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتمت الموافقة على خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين في أيار 2013، والتي تحدد أجندة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والقطاعي والسياسي مع الاتحاد الأوروبي، والتي مددها الاتحاد حتى نهاية عام 2024، بالإضافة إلى استنتاجات مجلس الاتحاد حول عملية السلام في الشرق الأوسط، في الفترة: (2012-2014-2016-2015)⁽⁵²⁾.

3. **المواقف المشتركة (common positions):** هي مواقف تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية، يرى أن من واجبه أن يُحدّد موقفاً بشأنها، وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيانٍ مشتركٍ يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن الممثل الأعلى للشؤون الخارجية. وتتمثل هذه المواقف في اتخاذ موقفٍ مؤيّدٍ أو معارضٍ، أو استنكارٍ، كما قد تأتي مصحوبةً بإجراءاتٍ مُعيّنة مثل: فرض عقوباتٍ اقتصاديةٍ أو دبلوماسيةٍ أو عسكريةٍ، وفي هذه الحالة يتعيّن أن تصدر المواقف المشتركة عن مجلس الوزراء أو عن المجلس الأوروبي نفسه بالإجماع⁽⁵³⁾.

ومن خلال تتبعنا لمواقف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي سنجدُ تذبذباً في المواقف، وأحياناً عدم وجود مواقفٍ مُوحّدةٍ، وأحياناً اختلافاً في المواقف ومنها: الموقف الأوروبي من الغزو الأمريكي للعراق، حيث كان هناك انقسام واضح بين الدول الأوروبية، حيث كانت كلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا لها مواقف مختلفة تجاه الغزو، وفرنسا وألمانيا كانتا موافقتهما واضحة برفض الحرب، أمّا بريطانيا وبولندا فكانا لهما موقفٌ مؤيّدٌ للحرب يتوافق مع الموقف الأمريكي.

لمزيد من التفصيل أنظر: ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021. و: حسين قادري، ⁽⁵¹⁾ "دور الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في حفظ النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، إربد/ الأردن: دار الكتاب الثقافي للنشر، دار المتنبي، 2009. و: شيماء فاروق سلامة عبدالله، السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة اليمنية عقب 2011م"، موقع: المركز الديمقراطي العربي، 2021/2/19م، الرابط التالي: <https://cutt.us/aidpW>

⁽⁵²⁾ الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين (2021-2024): نحو دولة فلسطينية ديمقراطية وخاضعة للمساءلة ومستدامة، (ملحق EN)، موقع الاتحاد الأوروبي، ص 1-42. على الرابط التالي: <https://cutt.us/FySl8>
⁽⁵³⁾ حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سبق ذكره، ص 452.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

أمّا الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية فتميّز بالوضوح إلى حدّ ما، فعلى سبيل المثال: دعا المتحدث الرسمي للمفوضية الأوروبية "بيتر ستانو" كلاً من فلسطين وإسرائيل إلى عقد مفاوضات مباشرة لحل الخلافات الرّهانة في الأحداث التي شهدتها الأراضي المحتلة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة في مايو (2021م)، وقال: "إنّ الأحداث الأخيرة التي تشهدها الأراضي المحتلة تُعدُّ مصدر قلق عميق لدول الاتحاد". وأشار إلى دعم الاتحاد الأوروبي لحلّ الدّولتين، مُضيفاً أنّ: "أحداث العنف والتوتر الأخيرة، تُظهر مدى أهمية انطلاق المفاوضات مجدداً من أجل التّوصل إلى حلّ سلميٍّ ودائمٍ"⁽⁵⁴⁾.

وبخصوص الأزمة الليبية فيمكن القول بأنّ الاتحاد الأوروبي اتخذ موقفاً واضحاً تجاه الثورة الليبية عام (2011م)، وذلك من خلال الحماس المبدي لهذا الحراك، بعد فترة تردد وارتباك خلال أحداث ما سمي بـ "الربيع العربي"، وفي هذا السياق، تبدو القدرة الأوروبية على الحراك الجماعي أقل، بحيث يطغى دور دول بعينها، كما تتم صياغة التحركات في أطر فاعلين دوليين متعددي الأطراف. ومنذ بداية الحراك في ليبيا آنذاك بدأت مخاوف الاتحاد الأوروبي تتصاعد حول احتمال ازدياد معدلات الهجرة من أو عبر ليبيا إلى أوروبا وانفلات الحدود، وكذلك مخاوف من تنامي خطر ظاهرة "الإرهاب". ولوحظ في تلك الفترة غياب لموقف أوروبي جماعي، بل تزعمت بريطانيا وفرنسا التحرك معاً في البداية بمعزل عن باقي أعضاء "الاتحاد الأوروبي"، بينما ترددت ألمانيا في الاشتراك في صياغة سياسة أمنية أوروبية مشتركة.

وفي هذا الإطار، قرر مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي حظر تزويد ليبيا بالأسلحة والذخيرة، فتم حظر التجارة مع ليبيا في مجال التسليح، كما أقر الاتحاد الأوروبي العقوبات الخاصة بالأمم المتحدة ضد نظام القذافي، وزاد عليها عقوبات جديدة. ومع تزايد واستمرار العنف تصاعدت اللغة التهديدية، حيث أعرب الاتحاد الأوروبي في 2011/2/23 عن "قلقه البالغ" تجاه الوضع في ليبيا، وأدان العنف واستخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين⁽⁵⁵⁾.

وبعد سقوط نظام القذافي، واصل الاتحاد الأوروبي دعمه لعملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا، من خلال دعم الحوار السياسي، وجهود الأمم المتحدة في هذا الإطار من خلال مندوبية الاتحاد في ليبيا، ويشترك الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الالتزام في تعزيز التعددية ونظام دولي يقوم على أساس القانون الدولي والعمل من أجل زيادة التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن خلال إطار العمل هذا أصبحت الممثل الأعلى فيدرিকা موغريني عضواً في اللجنة الرباعية حول ليبيا، حيث تضم هذه اللجنة أيضاً: جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة⁽⁵⁶⁾.

⁽⁵⁴⁾ عمر طغرل تشام، "الاتحاد الأوروبي يدعو فلسطين وإسرائيل لمفاوضات مباشرة"، (2021/5/11)، <https://cutt.us/ptykj>

⁽⁵⁵⁾ للمزيد حول الموقف الأوروبي من الربيع العربي أنظر: "أوروبا والربيع العربي"، في: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي (2011-2012)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 2013م، ص 41-42. وكذلك: ستيفن بلاكويل، "دور الاتحاد الأوروبي في عالم ما بعد جائحة كورونا كوفيد-19"، اتجاهات استراتيجية (1)، أبوظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، يوليو 2020، ص 30-32.

⁽⁵⁶⁾ للمزيد أنظر: "الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية"، موقع: الاتحاد الأوروبي، 2019/1/30، متاح على الرابط التالي: ⁽⁵⁶⁾

https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eu-las_factsheet_ar.pdf

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

وكذلك عمل البعثة المدنية التابعة للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في هذا البلد، فعلى سبيل المثال أكد الممثل الأعلى للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي (جوزيب بوريل): "استعداد الاتحاد لمساعدة ليبيا في إعادة هيكلة قواتها الأمنية وإدارة حدودها، ودعم استقرارها"، وأوضح بوريل: "إنه مع تحقيق الاستقرار في ليبيا، سيكون من الأسهل إيجاد حلول أكثر إنسانية للمهاجرين"⁽⁵⁷⁾.

ولهذا أطلق الاتحاد الأوروبي عمليتين مهمتين في ليبيا هما: عملية "صوفيا" لمكافحة تهريب اللاجئين عبر البحر داخل المياه الإقليمية الليبية، وعملية "إيريني" البحرية العسكرية بهدف فرض حظر الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى ليبيا، تحت مظلة سياسة الأمن والدفاع المشتركة⁽⁵⁸⁾.

كما أن للاتحاد الأوروبي موقف واضح تجاه الانتخابات الليبية، حيث قال بوريل (الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية / نائب رئيس المفوضية الأوروبية) خلال مؤتمر صحفي مع وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش: "إن ليبيا حققت الكثير من التقدم بوقف إطلاق النار، وباختيار مؤسسات موحدة وخارطة طريق للانتخابات في 24 ديسمبر 2021م، وحث وقت تنفيذها"⁽⁵⁹⁾.

وأضاف جوزيب بوريل: "إن الانقسامات السياسية والتفكك ما زال يُهدد هذا البلد؛ بسبب غياب الدولة في أجزاء كبيرة منه، كما أن الطريق نحو الانتخابات ما يزال صعباً"⁽⁶⁰⁾.

وفي القضية الأوكرانية كان موقف الاتحاد الأوروبي واضحاً، وهو رفض الغزو الروسي لأوكرانيا، كما وصفه جوزيب بوريل (الممثل الأعلى للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي)، الذي أكد أن الاتحاد الأوروبي منذ إنشائه دعم دوماً علماً يُخترم فيه القانون الدولي، لا مكان فيه للحرب، ولهذا يعمل الاتحاد الأوروبي من أجل أكبر إدانة وعزل دولي ممكن لروسيا، وتريد العمل عن كثب مع دول الشرق الأوسط والخليج لإقناع روسيا بوقف هذه الحرب العنيفة⁽⁶¹⁾. واعترف (بوريل) بدعم الجيش الأوكراني عسكرياً حيث قال: "لقد سقط مخطوّر آخر، وهو أن الاتحاد الأوروبي لم يكن يُقدّم السلاح في الحرب. نعم، نحن نقوم بذلك؛ لأن هذه

(57) "خارجية الاتحاد الأوروبي: استقرار ليبيا يسمح بحلول إنسانية لقضية الهجرة"، (2021/9/10)، <https://cutt.us/xlFFz>

(58) للمزيد حول هذه السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة أنظر: جوزيب بوريل، "عملية إيريني ومسار البحث عن السلام في ليبيا"، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، 2021/3/21، على الرابط التالي: <https://cutt.us/pRcK9> وكذلك: "عملية صوفيا"، موقع: (dw)، 2023/4/12، متاح على الرابط التالي: <https://p.dw.com/p/2h6fQ> و: "الاتحاد الأوروبي وجزائره: معا في مواجهة التحديات الأمنية" (وثيقة)، نوفمبر 2020، <https://cutt.us/5pBgH> و: أحمد قاسم أمين، "الفصل الثالث عشر: الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية في ليبيا: دراسة في السياسات والآليات"، في: غسان الكحلوت (تحرير) وآخرين، الهجرة القسرية في البلدان العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م، ص 521-558.

(59) "الاتحاد الأوروبي يعلن استعداده دعم الانتخابات وقطاع الأمن في ليبيا"، (2021/9/8)، <https://cutt.us/23yNk>

(60) Josep Borrell, "Libya at the crossroads", 13.9.2021, https://www.eeas.europa.eu/node/103999_ru

(61) جوزيب بوريل، "وجهات نظر مختلفة حول حرب العدوان الروسية وتعزيز شراكتنا مع الخليج"، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، بتاريخ: 31/مارس/2022م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/Cl9yu> المختصر التالي:

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

الحرب تتطلب مشاركة لدعم الجيش الأوكراني. ستكون هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يُقدّم فيها الاتحاد الأوروبي مُعدّاتٍ فُتّاكةً إلى دولةٍ ثالثة⁽⁶²⁾.

وخلال القمة الأوروبية لرؤساء الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل (2021/12/15)، تباحثوا حول الأزمة الأوكرانية، وكان هناك تضامن واضح، وموقفٌ مُوحّدٌ للدول الأوروبية تجاه تلك الأزمة منذ بدايتها، ودعمٌ واضحٌ لأوكرانيا ضدّ التهديد الروسي لها. وطغت على تلك القمة الأزمة الرّاهنة بين روسيا وأوكرانيا، إذ أنّ الاتحاد الأوروبي يُريدُ إظهار التضامن مع شركائه، والوقوف بحزم في وجه موسكو، لكنّ دوله الـ 27 تُريدُ تجنّب إعطاء موسكو أيّ ذريعة للقيام بتحريكٍ ضدّ أوكرانيا⁽⁶³⁾.

خامساً: أبرزُ التّحدّيات التي تُعيقُ من تحقيق السياسة الخارجيّة المشتركة للاتحاد الأوروبي:

إن توحيد السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والدولي تشكل أبرز التحديات التي يواجهها الاتحاد على صعيد علاقاته الخارجية، وخاصة أن طريقة صنع القرار الأوروبي الخارجي تظل أكثر تعقيداً؛ لأن هذا الأخير يأتي كمحصلة مواقف ومصالح متعددة. وإن عدم توحيد سياسات دول الاتحاد في إطار سياسة خارجية موحدة يشكل أكبر عقبة في طريق تبوؤ هذا الاتحاد المركز الدولي المنافس للولايات المتحدة على الصعيد العالمي⁽⁶⁴⁾.

والحقيقة أنه منذ مُعاهدة ماستريخت عام (1992م)، ثم مُعاهدة أمستردام (1999م)، ومُعاهدة نيس (2001م)، وظهور مُسودة الدستور الأوروبي (2004م)، ومُروراً بمُعاهدة لشبونة (2009م)، ما يزال الاتحاد الأوروبي يُواجه العديد من التحديات التي رُجّما تُعيقُ وجودَ سياسةٍ خارجيّةٍ أوروبيةٍ مُشتركة، وهذه التّحدّيات أبرزها ما يلي:

أولاً: التحديات الداخلية: يواجه الاتحاد الأوروبي العديد من القضايا الخلافية التي تؤثر على وجود سياسة خارجية أوروبية موحدة منها:

1. إشكالية الانسجام السياسي: مازالت هناك مشكلة عدم الانسجام في التوجهات السياسية لدى دول الاتحاد الأوروبي، خاصة التي انضمت من أوروبا الشرقية عام (2004م)، في موجة توسع الاتحاد نحو شرق أوروبا، مثل: المجر وبولندا والتشيك، وهي التي أطلقت عليها أمريكا لقب "أوروبا الجديدة"؛ كون هذه الدول كانت تخضع للنظام الشيوعي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي

(62) "تدابير أخرى للرد على الغزو الروسي لأوكرانيا: بيان صحفي لجوزيب بوريل: الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية"، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، <https://cutt.us/8nCDc>، 2022/2/27، متاح على الرابط التالي:

(63) هيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية، متاح: SWI swissinfo.ch أنظر: "الاتحاد الأوروبي يبحث عن دور لخفض التوترات بين روسيا وأوكرانيا"، 2021/12/15، موقع: <https://cutt.us/lBRoD>، 2021/12/17، موقع: أوكرانيا برس، <https://ukrpress.net/node/17553>، على الرابط التالي:

(64) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة: أطروحات الدكتوراه (51)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م، ص 330.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

السابق، وأصبحت بعد ذلك تؤمن بالقيم الليبرالية التي تتماشى مع المصالح الأمريكية، كونها مستفيدة من الدعم الاقتصادي والعسكري، وترغب الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لها⁽⁶⁵⁾.

2. **الخلافات المتعلقة بالسيادة الوطنية:** ساهم ظهور الاتحاد الأوروبي، برؤيته التي تجاوزت حدود المنظّمات الدوليّة التقليديّة، والقائمة على تحويل القارة إلى "كيانٍ" أشبه بالدولة، إلى حدٍ كبيرٍ في اختباء مفهوم "السيادة" الوطنيّة، لصالح التكتّل القاريّ، وهو الأمر الذي ساهم في المزيد من الانفتاح بين دول القارة، بمباركة واشنطن، والتي احتفظت بميمنتها وقيادتها، سواء على الاتحاد في صورته الجماعيّة، أو على الدول بشكلها الفرديّ، حيث احتفظت بتحالفاتها مع دول القارة، مثل: ألمانيا وبريطانيا⁽⁶⁶⁾.

وثمة وجهة نظر تقول بأن الدول تراه على سيادتها في مجالات عملية خاصة فقط في حال أن المكاسب الملموسة للقيام بذلك تتجاوز التكاليف. وفي مجال السياسة الخارجية، ولأن مكاسب العمل المشترك ليست دائماً واضحة ولا تقوم على العدل بالنسبة إلى كل الأعضاء في الاتحاد، فإن هذه الشروط تمكن تلبيتها فقط عندما تلتنقي المصالح الوطنية أو الأفضليات الحكومية عند نقطة تكون فيها التكاليف المحتملة ومخاطر العمل المشترك الملم عند حدودها الدنيا. إذا، أكثر المسائل الحرجة حول مستقبل التكامل في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، تكمن فيما إذا كان هذا يحدث حالياً، فإذا كانت مصالح الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر تماثلاً في العقود المقبلة عما هي الآن، فإن التكامل يصبح أكثر احتمالاً، ويعتبر هذا أهم متغير في تطور السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة على المدى الأطول⁽⁶⁷⁾.

وما زالت قضية السيادة الوطنية لها تأثير واضح على الاندماج في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي ترى عددٌ من الدول أنّ هناك تفاقماً في التزام الدول الأوروبيّة في الاتحاد بالسياسة الخارجية الموحدة، فالدول ذات التأثير الدوليّ المحدود بالمقارنة مع الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي أكثر التزاماً بسياسة الاتحاد الموحدة، بينما دولة كبرى مثل بريطانيا تتخذ أحياناً مواقف مستقلة عن سياسات الاتحاد كموقفها من تطوير قوة الدفاع الأوروبيّة المشتركة ومن الحرب الأمريكيّة على العراق وسياسة مواجهة الإرهاب⁽⁶⁸⁾.

(65) أنظر: محمد المقداد وصايل السرحان، "الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي"، مرجع سابق، ص 38-39.

(66) يشوى رمزي، "التحول في مفهوم "السيادة" الوطنية: الاتحاد الأوروبي نموذجاً"، موقع: اليوم السابع، 10/ يوليو/ 2022م، متاح على الرابط التالي:

<https://cutt.us/vsKAL>

(67) أنظر: فيليب جوردون، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص 32-33. وكذلك: سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا: سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط، ملامح أولية لوفاق دولي جديد، ط2، القاهرة: نخضة مصر للنشر والتوزيع، 2007م، ص 54-56.

(68) لمزيد من التفصيل أنظر: محمد المقداد وصايل السرحان، مرجع سبق ذكره، ص 39. وكذلك: أميرة محمود دياب، العالم الجديد في التاريخ الحديث، عثان/ الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020م، ص 193.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

فعلى صعيد موقفها من الحرب على العراق (2003) مثلاً، تُلاحظ أن بريطانيا أيدت الرؤية الأمريكية بصورة كاملة، وقدمت دعماً عسكرياً يفوق ما قدمته في حرب الخليج الثانية، كذلك فإن التعاون والترابط الأمريكي البريطاني آنذاك جاء استمراراً وتعبيراً عن التفهم البريطاني والتسليم بمشروعية الحرب ضد الإرهاب، وخاصة بعد أحداث 11/9/2001م⁽⁶⁹⁾.

كذلك فإن بريطانيا ذات الانتماء الأنجلوساكسوني تتمسكُ بهويتها الوطنية وعُمَلتها التَّقَدِيَّة، وتوجُّهات سياستها الخارجية تميلُ نحو الولايات المتحدة في كثيرٍ من المواقف والأزمات، ولا ننسى بداية طرحها لموضوع الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، حيثُ طرحت هذا الموضوع (البريكست)^(*) للاستفتاء على الشعب في يونيو 2016م، وصوّت فيه نحو: 17.4 مليون شخص (52% تقريباً) لصالح الخروج من الاتحاد، مُقابل: 16.1 مليوناً (48.1%) لصالح البقاء فيه. وبعد إجراءاتٍ طويلةٍ ومُعقَّدةٍ استمرَّت لسنواتٍ غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي رسمياً في شهر فبراير 2020م⁽⁷⁰⁾.

والمُتَّبِع للعلاقات البريطانية الأوروبية يجد أن هذا الخلاف واضح منذ القرن العشرين، فمارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا (من عام 1979م إلى 1990م) قالت أمام مجلس العموم البريطاني عام (1990م): "تخلوا عن عُملتكم، وسوف تتخلون عن سلطات هذا البرلمان لأوروبا"⁽⁷¹⁾.

وهذا الرُّفْضُ هو رُفْضٌ واضحٌ للتَّخَلِّي عن أحد أهمِّ رُؤُوسِ السَّيَادَةِ الوطنيَّة لصالح مُؤَسَّسات الاتحاد الأوروبي، وهذا ما أكَّده أيضاً كبيرُ المُفاوضين البريطانيين اللورد فروست للانسحاب من الاتحاد الأوروبي حيثُ قال: "إن بريطانيا تخلصت من قيود محكمة العدل الأوروبية، وتحررت من القوانين الأوروبية، وخرجت من السوق الأوروبية والاتحاد الجمركي، ولم يعد هناك أي ارتباط بالاتحاد الأوروبي"⁽⁷²⁾.

3- **الخلافات والانقسامات الأوروبية نتيجة تباين المصالح:** في الواقع، ومن خلال ما سبق، تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ السَّيَاسَةَ الخارجِيَّة والأمنيَّة الأوروبيَّة المشتركة (CESP) Common foreign and security policy هي نسخةٌ مُزيَّدةٌ ومُنقَّحةٌ من التَّعاوُن السَّيَاسِي الأوروبي الذي عملت به دُول الجماعة في سبعينيات القرن الماضي. وبقي التَّعاوُن في مجال السَّيَاسَةَ

⁽⁶⁹⁾ ثناء فؤاد عبد الله، "رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية إزاء الحرب على العراق: بريطانيا-فرنسا-ألمانيا"، في: وفاء سعد الشربيني (تحرير) وآخرين، **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي (1991-2003)**، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة، القاهرة، (14-15/يناير/2004م)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005م، ص 195.

^(*) بريكست (Brexit): هي دمج للكلمتين: (British exit) "الخروج البريطاني"، وهي كلمة تُستعمل للتعبير عن خروج المملكة المتحدة من منظمة "الاتحاد الأوروبي".
⁽⁷⁰⁾ للمزيد أنظر: أحمد خميس ومحمد الطيار، "بريطانيا والبريكست الخشن: التداعيات المستقبلية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، العدد: الحادي عشر، المجلد: 6، يناير 2021، ص 253-290.

و: ماتياس ماتياس، "سوناك والمصالحة مع الاتحاد الأوروبي: كيف تأمل المملكة المتحدة في رأب الصدع مع أوروبا؟"، موقع: إندبننت عربية، بتاريخ: 2023/3/26م، متاح على

<https://cutt.us/RKelv> "الموسوعة: استفتاء بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي"، موقع: الجزيرة 2016/6/24، <https://cutt.us/Phqss> الرابط التالي: بول كينيدي، **الأعداد للقرن الواحد والعشرين: الراجون والحاسرون**، الجزء: الثاني، ترجمة: نظير جاهل، ط 1، بيروت: دار الأمانة الحديثة، 1998م، ص 133-134.

⁽⁷²⁾ حميد الكفائي، "انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: ورطة أم مكسب؟"، بتاريخ: 27/ديسمبر/2020م، موقع: سكاى نيوز عربية، متاح على الرابط التالي:

<https://cutt.us/JKdSY>

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

الخارجية المشتركة خاضعاً لتقديرات حكومات الدول الأعضاء ومصالحها القومية، ولم تُؤسس سياسةً أوروبيةً مُستقلةً. وتضمنت هذه الركيزة سعي الاتحاد الأوروبي وطُموحه إلى إقامة سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة⁽⁷³⁾.

من خلال متابعة سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه عدد من الأزمات الإقليمية والدولية يلاحظ أن مصالح دوله كانت متباينة، مما ترتب عليه عدم قدرة هذا الاتحاد على بناء سياسة خارجية موحدة نتيجة وجود الكثير من الانقسامات الداخلية⁽⁷⁴⁾.

حيث زادت الخلافات والانقسامات الأوروبية، خصوصاً بعد التوسع نحو شرق أوروبا عام (2004م)؛ وذلك لأنّ الدول الدول الشرقية الجديدة مرتبطة أكثر بأمريكا لاعتبارات أمنية خاصة بها، إذا فهناك تباين في المصالح وأحياناً اختلاف في التوجهات والأدوار، وطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية (مما يؤدي إلى الاختلاف بين الدول الغربية والشرقية الجديدة)، كما أنّ هذا التوسع أدّى إلى التنوع الجغرافي والثقافي، وهو ما أضعف حماية التنسيق والتوصل إلى بناء سياسة خارجية أوروبية موحدة⁽⁷⁵⁾.

وبالتالي، فإنه من الممكن أن يكون لانضمام الدول الجديدة أثره الواضح في السياسة الخارجية الموحدة، وإمكانية تحقيقها؛ والسبب في ذلك يعود إلى عاملين رئيسيين، هما كما يلي⁽⁷⁶⁾:

الأول: معظم الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي لا تمتلك سياسة خارجية واضحة المعالم، ولذلك، فمن الممكن أن تنقاد هذه الدول خلف الاتجاه الذي يحقق لها منفعة أكبر، لا سيما في ضوء ضعفها وفقرها قياساً بدول أوروبا الغربية، حتى لو كان الاتجاه الذي تسير فيه يرسم من خارج أوروبا. العامل الثاني: كان دخول دول أخرى إلى الاتحاد في ظل انقسامه قد زاد ذلك الانقسام حدة؛ والسبب يعود إلى أن هذه الدول ربما تكون ذات اتجاه واحد بسبب ظروفها المتشابهة، وهذا قد يعني ترجيح كفة على أخرى داخل الاتحاد، إذ من المتوقع أن تكون الدول الجديدة أكثر ميلاً إلى القطب المنسجم مع الرؤية الأمريكية، بسبب علاقاتها الوطيدة معها.

كذلك هناك اختلاف في النظرة الخاصة لمستقبل أوروبا، وخاصة بين أقطاب الاتحاد الأوروبي، فبريطانيا تركز على الاعتبارات الاقتصادية دون السياسية، أما ألمانيا فتري أوروبا ككتلة اتحادية (فيدرالية) تقوم على أساس المواطنة، أما فرنسا فتري في أوروبا أنها دولة قومية واحدة في المستقبل⁽⁷⁷⁾.

(73) أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(74) أنظر: مخلد مبيضين، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو التحولات السياسية في المنطقة العربية"، مجلة: دراسات شرق أوسطية، عمّان/الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد:

56، صيف 2011م، ص 112-124.

(75) أنظر: مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة"، مرجع سابق، ص 282-283.

(76) بلال الشوبكي، "معوقات اكتمال الوحدة الأوروبية"، مرجع سابق، ص 128-129.

(77) مجدان محمد، مرجع سابق، ص 281.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

وكان هذا الانقسام واضحاً في الحرب الأمريكية على العراق عام (2003م) كما أشرنا سلفاً، حيث أيدت كلٌّ من بريطانيا وإيطاليا وبولندا والجر الحرب، بينما رفضت كلٌّ من فرنسا وألمانيا استخدام القوة ضد العراق، وزاد الانقسام بين دول الاتحاد الأوروبي عام (2004م) مع ظهور الدستور الأوروبي، حيث استحدث الدستور منصب وزير الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ وذلك من أجل رسم سياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي، وهو ما رفضته كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا⁽⁷⁸⁾.

إنَّ هذا الانقسام الأوروبي- الأوروبي تجاه القضايا العالمية يدلُّ على عدم رغبة الأوروبيين في خلق سياسة خارجية موحدة، وعدم القدرة على معارضة السياسة الأمريكية في قضايا تُعدُّ جوهرية للمجتمع الدولي⁽⁷⁹⁾، وهذا الانقسام مُنذُ حرب الخليج الثانية عام (2003م)، مازال مُستمراً، مُروراً بثورات "الربيع العربي" عام (2011م)، و الخلافات الإيرانية الغربية حول الملف النووي الإيراني، وحالياً، مع أزمة وحرب أوكرانيا مع روسيا؛ وهذا راجع إلى تباين مصالح الدول الأوروبية، فكلُّ دولة تنظر إلى مصلحتها، وتقدِّمها على مصلحة "الاتحاد الأوروبي".

4- رفض الدستور الأوروبي: في عام (2004م)، تمَّ طرح مسودة الدستور الأوروبي⁽⁸⁰⁾ للاستفتاء على الشعوب الأوروبية، ورفض من قبل كلٍّ من هولندا وفرنسا، رغم أنَّ هذه الأخيرة كانت دائماً تدعو إلى مشروع أوروبي موحَّد للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي⁽⁸¹⁾. وهذا الرفض الفرنسي الهولندي للدستور، جعل بريطانيا تقوم بعملية تأجيل الاستفتاء على الدستور، حيث أكَّد الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية آنذاك وليام فوكس: "أنَّ الدستور الأوروبي ميث، وأنه ليس مناسباً لبريطانيا وأوروبا"⁽⁸¹⁾. وقد أثار رفض وإيقاف خطوة تكاملية كبرى كان الاتحاد الأوروبي على وشك أن يخطوها ردود فعل مختلفة حول مسيرة ذلك الاتحاد، وكان من بين الآراء التي طرحت أن العدول عن الخطوة مهما كانت تعبر عن روح تكاملية لا يعني نهاية مسيرة، لاسيما وأن هذه المسيرة قد بنيت منذ البداية على روح التعاون والديمقراطية. وأن التقدم في البناء المؤسسي الأوروبي

⁽⁷⁸⁾ للمزيد حول الموقف الأوروبي من عدد من القضايا والصراعات الإقليمية والدولية أنظر: عماد جاد، "الفصل الخامس: استراتيجية مواجهة الصراعات المتفجرة"، في عماد جاد (تحرير) وآخرين، الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص 149-192. وكذلك: وفاء سعد الشربيني (تحرير) وآخرين، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي (1991-2003)، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة، القاهرة، (14-15/يناير/2004م)، مرجع سبق ذكره، ص 21-230. و: سعد إبراهيم السلموني، السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020م. و: نوال بالعيد الفيتوري، دور العوامل الخارجية في تحقيق الاستقلال الوطني لإقليم كوسوفو: دراسة حالة (1991. 2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، 2012م. و: مسعود شوية، إدارة الأزمات الدولية من منظور كمي: فحص أداء الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2018.

⁽⁷⁹⁾ إبراهيم غالي، "الاتحاد الأوروبي: استراتيجية للدفاع المشترك"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 156، أبريل 2004م، ص 140.

⁽⁸⁰⁾ الدستور الأوروبي: تشكلت لجنة برئاسة فاليري جيسكار ديستان (الرئيس الفرنسي الأسبق)، ونياية جوليانو أماتو (رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق)، في ديسمبر 2001م لصياغة دستور موحد لأوروبا، وفي 2004م أتمت اللجنة إعداد مسودة الدستور، وعندما تم طرحه للاستفتاء عارضته فرنسا وهولندا، فتجمد مشروع الدستور؛ لأن لوائح العمل به تستوجب موافقة جميع الدول الأعضاء عليه. للمزيد أنظر: مهدي مهدي صالح، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً: (دول أوروبا الشرقية أمثودجا)، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م، ص 59-60.

⁽⁸¹⁾ قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011م، ص 116.

⁽⁸¹⁾ "بريطانيا ترحل الاستفتاء على الدستور الأوروبي"، بتاريخ: 2005/6/30م، الموقع التالي: (www.cnnarabic.com)

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

كان عملية جدلية محكمة بالقدرة على إحداث التوفيق بين نقائص المرحلة، لتجاوزها إلى مرحلة تالية، يصبح فيها المشروع الأوروبي أكثر تبلورا وتماسكا.

وخلص القول أن رفض معاهدة الدستور الأوروبي آنذاك أدى إلى تراجع التيار الأوروبي في مواجهة التيار الأطلنطي داخل الاتحاد، وهو التيار الذي وفد مع عملية التوسيع التي أيدتها فرنسا⁽⁸²⁾.

وبحلول الذكرى الخمسين لانطلاق التجربة التكاملية الأوروبية تجددت احتمالات تعزيز الأبعاد السياسية للوحدة الأوروبية من خلال توقيع القادة الأوروبيين على معاهدة "لشبونة"، التي تعرف أيضا باتفاقية الإصلاح (Reform Treaty). فقد توصل هؤلاء القادة إلى صياغة معاهدة جديدة تحل محل "الدستور المشترك" كإطار قانوني ينظم التفاعل بين دول الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2007م. وتهدف المعاهدة التي وقعها ممثلون عن 27 دولة أوروبية في 13 ديسمبر 2007م، (ودخلت حيز التنفيذ في مطلع ديسمبر 2009م)، إلى إعادة هيكلة الاتحاد وتطوير مؤسساته وطريقة اتخاذ القرار داخله. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الأبعاد السياسية للوحدة الأوروبية، وانتقالها إلى مراحل أعلى من العمل المشترك، وتيسير آليات اتخاذ القرار. وتضمنت المعاهدة العديد من التعديلات، التي لا تحل محل المعاهدات السابقة، وهو ما يعني أنه لا حاجة إلى إجراء استفتاء عام للموافقة على الوثيقة الجديدة، ومن أهم تلك التعديلات: استحداث منصب رئيس للاتحاد، تكون مدة ولايته عامين ونصفا، ومنصب مسئول عن السياسة الخارجية بصلاحيات أوسع بكثير مما كان ممنوحا في السابق. وإقرار إمكانية ضم المزيد من الأعضاء، وتعديل نظام الأعمدة واستبداله بشخصية قانونية موحدة. وهكذا، فمجملة التعديلات المقترحة تصب في اتجاه تعزيز الكيان السياسي للوحدة للاتحاد، وتوسيع صلاحياته، من خلال استحداث عدد من المؤسسات وقواعد العمل للوحدة⁽⁸³⁾.

5- إشكاليات ميزانية الاتحاد الأوروبي ومخصصات السياسة الخارجية المشتركة: من المعلوم أن من ضمن بُدود نفقات الاتحاد في الميزانية العامة: نفقات تتعلق بالسياسة الخارجية المشتركة، وقد شهدت نسبة الأموال المخصصة في الميزانية للإنفاق على السياسة الخارجية تراجعا ملحوظا. فبعد أن كانت هذه النسبة تمثل 9% في نهاية السبعينيات، انخفضت إلى حوالي 5 بالمئة فقط عام 2000م، أي إلى أقل قليلا من النصف. غير أنه يتعين إدراك دلالة هذا الوضع في سياق عاملين، الأول: أن الرقم الإجمالي للميزانية تضاعف تقريبا خلال الفترة (1979م-2000م)، وبالتالي، فإن المبلغ الإجمالي المخصص للإنفاق على قضايا السياسة الخارجية لم ينخفض، وإنما زاد زيادة طفيفة على رغم تراجع نسبته إلى إجمالي الميزانية. الثاني: إن هذا التراجع يعكس عملية إعادة

(82) للمزيد أنظر: "الاتحاد الأوروبي في مواجهة ضغوط العولمة"، في: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي (2005-2006)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 2006م، ص 127-133.

(83) أنظر: "الاتحاد الأوروبي: خمسون عاما من الوحدة.. لشبونة وما بعدها"، في: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي (2007-2008)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 2008م، ص 83-84. و: رعا سليم ضومط، "25 دولة وقعت دستور الاتحاد الأوروبي بصيغته المعدلة"، مجلة: الجيش، لبنان، العدد: 234، كانون الأول 2004م.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

لترتيب أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بأكثر مما يعكس تراجعاً في الاهتمام الأوروبي بالسياسة الخارجية المشتركة عموماً⁽⁸⁴⁾.

وبالرغم من تمتع الاتحاد الأوروبي بميزانية ضخمة طويلة الأجل تُقدَّر بحوالي 1.082.5 مليار يورو للفترة: (2014م-2020م)، وإمكانيات اقتصادية هائلة ساعدت على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأوروبية، إلا أن الميزانية المخصصة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي مقارنةً بباقي القطاعات الحيوية الأخرى تُعتبر ضعيفة في ظلّ التوجّه نحو تقليص النفقات⁽⁸⁵⁾.

وفي هذا الإطار، تعتمد خطة الاتحاد الأوروبي للتعافي على "الأداة الأوروبية المؤقتة" البالغة قيمتها: 750 مليار يورو خلال الفترة الممتدة بين (2021 و 2023)، وعلى 1.1 تريليون يورو تشكل ميزانية الاتحاد الأوروبي (2021-2027). وتُعدّ هذه الأموال استجابة الاتحاد للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كورونا. وتُقدر المفوضية الأوروبية أن الجيل الثاني للاتحاد أو ما يعرف بـ "أن جي إي يو"، يُمكن أن يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد بنسبة 2% في المتوسط، وإذا ما تم تنفيذ خطة التعافي بنجاح، فقد تُصبح طريقة جديدة لتمويل سياسات الاتحاد ومرفقاً دائماً لمساعدته في مواجهة أيّ أزمة عميقة أخرى مُحتملة⁽⁸⁶⁾.

جدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي شهد خلافات حادة بين أعضائه في القمة الأوروبية المنعقدة في بروكسل (فبراير 2020م) حول موضوع الميزانية طويلة الأجل للاتحاد، حيث كان وضع ميزانية السبع سنوات أشبه بلعبة شد الحبل على الدوام، لكنه أصبح أصعب بكثير هذه المرة؛ لأن خروج بريطانيا من الاتحاد أوجد فجوة حجمها 75 مليار يورو (81 مليار دولار) بالتزامن مع تحديات باهظة التكلفة من تغير المناخ إلى الهجرة. وتسلبت مواجهة بخصوص ميزانية (2021-2027)، وطريقة صياغتها الضوء على الخلافات بين دول الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب وبين الاقتصادات المتقدمة والأقل تقدماً⁸⁷.

وكانت المقاربة الجديدة المقترحة من المفوضية الأوروبية في (بداية مايو 2018م) للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي المتعلق بالميزانية العامة للاتحاد، تتمحور حول الركائز الثلاث التالية:

⁽⁸⁴⁾ حسن نافعة (2004)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سبق ذكره، ص 301-302.

⁽⁸⁵⁾ "موازنة الاتحاد الأوروبي"، موقع: ويكيبيديا، 2022/6/25م، الرابط التالي: <https://cutt.us/d7pCD>

"قراءة في الصحف الأوروبية الصادرة اليوم"، موقع: هسبريس، بتاريخ: 2013/2/8م، <https://cutt.us/x1v92>

⁽⁸⁶⁾ كفاية أولير، "خطة التعافي الاقتصادي من أزمة كورونا تواجه احتياجات مالية سريعة للدول الأعضاء"، موقع: إنديبندينت عربية، 2021/2/21م، على الرابط التالي: <https://cutt.us/t9mOv>

واللمزيد حول الميزانية الأوروبية وبعض الإشكاليات الاقتصادية المتعلقة بها أنظر: ثاري زهية (2020-2021)، انعكاس الأزمات المالية على الاتحاد الأوروبي: خلال فترة (2008-2018)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

⁽⁸⁷⁾ "بسبب الميزانية.. الاتحاد الأوروبي في ورطة"، سكاي نيوز عربية، 2020/2/22م، <https://cutt.us/7mjF3>

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

- **الركيزة الجغرافية:** جوهر أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي، التي ستتألف من مخصصات مالية لكل منطقة جغرافية خاصة منها الجوار الأوروبي وإفريقيا وغرب البلقان، وسيتم تأمين نافذة بارزة لفائدة منطقة الجوار التي تختص أساسا بالتعاون عبر الحدود.

- **الركيزة المواضيعية:** التي ستركز على مسائل خصوصية تكون ذات طابع شامل على غرار الأمن والهجرة وتغير المناخ وحقوق الانسان ولا يمكن لذلك دمجها في المخصصات الجغرافية.

- **ركيزة الاستجابة السريعة:** لإدارة الأزمات والوقاية ضد النزاعات وبناء الصمود. إضافة إلى ذلك سيتم تخصيص جانب في الميزانية يسمح ببعض المرونة في حالة الطوارئ أو المسائل العاجلة مثل ضغوطات الهجرة والحاجة إلى الاستقرار والأمن والأحداث غير المتوقعة⁽⁸⁸⁾.

ورغم أن مسألة الإنفاق على السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي في ظل التوجه نحو تقليص الإنفاق تظل إشكالية لا يمكن تجاهلها؛ باعتبار أن جوانب تلك السياسة تتطلب بطبيعة الحال إنفاقا كبيرا على العمليات الخارجية المختلفة، كالاستراتيجيات المشتركة والعمليات المشتركة وغيرهما، مما سبق تناوله في هذه الدراسة، إلا أن مسألة الإرادة السياسية⁸⁹، ورغبة الدول الأعضاء في توحيد سياساتها الخارجية في إطار الاتحاد تظل أهم - إلى حد كبير - من الإنفاق المالي ومن الجوانب الشكلية الأخرى.

6- مسألة اختلاف الثقافات في أوروبا: تُعتبر مسألة اختلاف الثقافات عند دول الاتحاد من المسائل الشائكة التي تُهدد الانسجام والاستقرار في المستقبل للاتحاد، مما ينعكس بشكل سلبي على السياسة الخارجية المشتركة. علماً بأن العديد من المهتمين بتمتين أواصر الاتحاد مثل جان مونييه، الذي يُعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي ركز على هذا الموضوع، واعتبر "أن التنوع الثقافي سوف يبقى يهدد هذا الاتحاد، وأن التقريب بين الثقافات لا بد أن يبقى من أولويات السياسة الداخلية، وأن على مؤسسة الاتحاد أن تُخصص موازنة لمواجهة هذا التحدي"⁽⁹⁰⁾.

فقارة أوروبا تتسم بالتنوع الثقافي والعربي، وإذا عُدنا للتاريخ القريب فسوف نجد أن فترة إعادة بناء القارة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية شهدت استقدام دول الجماعة الأوروبية للعمال المهاجرين من تركيا ودول المغرب العربي وشرق وجنوب

⁽⁸⁸⁾ "ما بعد 2020: ما الجديد في التعاون عبر الحدود في الميزانية الأوروبية طويلة المدى؟"، موقع: (south.euneighbours)، بتاريخ: 1/يونيو/2018، على الرابط التالي: <https://cutt.us/HxbZw> وأنظر:

"The EU Budget for 2019: growth, solidarity and security in Europe and beyond - provisional agreement reached", Press release, 5 December 2018, Brussels, https://web.archive.org/web/20201211125704/https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_18_6381

⁽⁸⁹⁾ أنظر في هذا الصدد، مثلاً: باسكال يونيفاس، إرادة العجز: نهاية الطموحات العالمية والاستراتيجية، ترجمة: صالح السنوسي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998م، ص 168-169.

⁽⁹⁰⁾ أميرة محمود دياب (2020م)، العالم الجديد في التاريخ الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 194.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

أوروبا. وقد توالى تصاعد عدد المهاجرين المسلمين إلى أن وصلوا -وفقاً للإحصاءات الواردة في تقرير الحُرِّيَّات الدِّينِيَّة الذي تُصدِّره الخارجية الأمريكية- إلى أكثر من 23 مليون مسلم في أنحاء القارة الأوروبية، ويشير ذات التقرير (2004) إلى أنه بانضمام تركيا للاتحاد سوف يبلغ عدد مسلمي أوروبا 90 مليون نسمة، بما يوازي حوالي 15% من إجمالي عدد سكان القارة الأوروبية⁽⁹¹⁾. وهذا ما يدل على أن الأسباب الجوهرية لعدم قبول الاتحاد الأوروبي لعضوية تركيا الاختلاف الثقافي والعقائدي الذي سيضيف تحدياً أوسع على مسألة الاختلاف الحضاري، مما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى الإبقاء على فتح مجالات التعاون مع تركيا والدول الأوروبية المتوسطة، خاصة دول شمال أفريقيا ذات تأثير هام على وزن الاتحاد وضمن مؤشرات القوة الإقليمية والدولية في كل من علم الجغرافيا السياسية وعلم الجيوبولتكيس⁽⁹²⁾.

وخلال ذروة تدفقات المهاجرين واللاجئين في 2015، أثبتت مبادرات الاتحاد الأوروبي المختلفة لإدارة الأزمة فشلها إلى حد كبير، ففي 2016 وافق قادة الاتحاد على إنهاء "النهج الموجي"، الذي كان يسمح للأفراد الذين يصلون إلى اليونان (عبر شرق البحر المتوسط من تركيا في المقام الأول) بعبور غرب البلقان لطلب اللجوء في دول الاتحاد الأخرى، وفي الوقت نفسه أعلن الاتحاد أيضاً اتفاقاً مع تركيا للحد من التدفقات إلى اليونان. وواجه الاتحاد انتقادات شديدة لافتقاره إلى سياسات متماسكة وفعالة للهجرة واللجوء، والتي كان من الصعب وضعها لفترة طويلة؛ بسبب مخاوف السيادة الوطنية وحساسياتها تجاه الأقليات والتكامل والهوية. وتطرح موجات اللاجئين الجدد مخاوف كبرى من وقوع أعمال إرهابية يقوم بها متطرفون قد يستغلون الوضع للدخول إلى أوروبا بصفتهم لاجئين دفعتهم الحروب والأوضاع الساخنة في أوطانهم إلى الهجرة. كما أخرجت المبادئ الإنسانية للاتحاد الأوروبي الفاعلين السياسيين في هذه الدول، على اعتبار أن المنطق الإنساني المعمول به أوروبا يحتم قبول موجات اللاجئين ومنحهم حق اللجوء في الوقت الذي لا ترغب فيه هذه الدول بإحداث أي تغييرات ديموغرافية وثقافية جديدة قد تعمق بعض مشاكلها القائمة، وهو ما خلق تباينات كبيرة في مواقف الدول المنضوية داخل الاتحاد الأوروبي⁽⁹³⁾.

في هذا الإطار، أعلنت الحكومة البريطانية (في أكتوبر 2021م) أنها سوف تشترع في منع دخول أراضي المملكة المتحدة باستخدام بطاقات الهوية الصادرة من دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية في حقبة ما بعد بريكسيت (خروجها من الاتحاد)⁽⁹⁴⁾.

⁽⁹¹⁾ للمزيد أنظر: "المسلمون في أوروبا: أزمات الاندماج في بيئة مغايرة"، في: مجموعة باحثين (2005)، التقرير الاستراتيجي العربي: 2004-2005، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص ص 141-152.

⁽⁹²⁾ أنظر: أميرة محمود دياب (2020م)، مرجع سابق، ص 194. و: محمد المقداد وصايل السرحان (2013م)، مرجع سابق، ص ص 39-40.

⁽⁹³⁾ أنظر: خالد بشكيط وهزوات راضية (يناير 2021)، "الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات الداخلية"، المجلة: الجزائرية للأمن الإنساني، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد: 6، العدد: 1، السنة: السادسة، الجزائر، ص ص 305-306.

⁽⁹⁴⁾ "بريطانيا تبدأ في تطبيق إجراء بمنع المواطنين الأوروبيين من دخول أراضيها باستخدام بطاقات الهوية"، موقع: فرانس 24، بتاريخ: 2021/10/1م، على الرابط التالي:

<https://cutt.us/Dhkgu>

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

7- "التوسُّع الجديد" انضمام دولٍ أُخرى لعضوية "الاتحاد الأوروبي": تاريخُ الاتحاد الأوروبي هو تاريخُ التَّوسُّع المستمرِّ، وقد مرَّ منذُ تأسيسه بأربع عملياتٍ للتَّوسُّع، تمَّ فيها ضمُّ عددٍ من الدُّول الأوروبية لعضويته على أربعة مراحل، واستمراراً لنفس الاتجاه بدأ الاتحاد مؤخرًا عمليةً توسيعٍ كُبرى نحو وسط وشرق أوروبا.. وتباین مواقفُ الدُّول الأعضاء من تلك الخطوة، بناءً على موقعهم من خلال عددٍ من المؤشَّرات، أهمُّها: مدى المساهمة في ميزانية الاتحاد، فبينما تسعى الدول التي تُقدِّم إسهاماً صافياً للميزانية إلى الحفاظ على نفس المستوى الحالي من الإنفاق حتى بعد ضمِّ أعضاء جُدد، فإنَّ الدُّول الأعضاء التي تُعدُّ مُتلقياً صافياً للمساهمات من ميزانية الاتحاد تحشى أن يُؤدِّي توسيعُ الاتحاد إلى تقليص نصيبها من المساعدات التي يُقدِّمها الاتحاد لأعضائه الذين تتطلَّب أوضاعهم ذلك⁽⁹⁵⁾.

وقد مثلت فكرة التوسُّع أحد أهم التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي في مسيرته الاندماجية؛ وذلك لارتباطها بجملة من التحديات وكم هائل من الأهداف. فتوسع الاتحاد إلى دول أوروبا الشرقية الأقل مستوى من حيث التطور الاقتصادي والعلمي حمل ميزانية الاتحاد هذا الفارق، إذا تطلَّب تحمل التكاليف المادية للنهوض بواقع اقتصاديات هذه الدول ومعالجة أزماتها المختلفة، كما أن دخول أوروبا الشرقية قد أثر على البنية المؤسسية للاتحاد، وعلى عملية صنع القرار فيه، وأثر سلباً على عمل المؤسسات الأوروبية المشتركة⁽⁹⁶⁾.

ويعتبرُ توسيعُ الاتحاد اليوم وضُمُّ بلدانٍ جديدةٍ إليه من ضمن التَّحدَّيات البارزة، حيثُ أنَّ هناك حالياً 5 بلدان، هي: ألبانيا، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، وصربيا وتركيا، منخرطة في مُفاوضاتٍ مع الاتحاد، إضافةً إلى مُرشَّحين مُحتملين هما: البوسنة والهرسك من جهة؛ وكوسوفو من جهةٍ أُخرى. وثمةُ أصولٌ وقواعدُ للانضمام تسمى «معايير كوبنهاغن»، وتتناول: الحريات بمُختلف أنواعها، ودولة القانون، والنظام الاقتصادي الليبرالي. وتعود آخر توسعة لعام 2013 بانضمام كرواتيا إلى الاتحاد الذي انتقل من ستة أعضاء في عام 1957، إلى 28 عضواً في العام المذكور. والحال أن صعوبات حمة أخذت تطرح على القادة الأوروبيين وفق ما حدث في 18 أكتوبر 2019؛ إذ رفض الرئيس الفرنسي إطلاق مفاوضات الانضمام مع ألبانيا وجمهورية مقدونيا الشمالية، الأمر الذي أثار حفيظة المستشارة ميركل التي عدت ذلك «خطأً تاريخياً»، واستجلب ردّاً قاسياً من رئيس المفوضية وقتها جان كلود يونكر. وحجَّةُ ماكرون الذي حظي بدعم هولندا، أنَّه «تتعيَّن إعادة النظر في قواعد الانضمام» قبل مواصلة السَّير فيه. من هنا، فإنَّ إشكالية توسيع الاتحاد ستكوِّن موضع جدلٍ لسنواتٍ، خصوصاً أنَّ هناك من يطرح سُؤالين

⁽⁹⁵⁾ جمال عبد الجواد، "الفصل الثالث: توسيع الاتحاد الأوروبي: تحديات لدول جنوب المتوسط"، في: عماد جاد(تحرير)، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: الواقع واحتمالات المستقبل، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001، ص 81-85.

⁽⁹⁶⁾ مهند حميد مهدي صالح، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً، مرجع سبق ذكره، ص 165.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

مُتلازمين: أين يجب أن يتوقف التوسيع؟، ووفق أي قواعد تتعزُّ إدارة هذه المجموعة الواسعة والمعقَّدة من التحديات التي يطرحها تعدد وتنوع أعضاء الاتحاد الأوروبي؟⁽⁹⁷⁾.

وبصفة عامة، يتخاطب الاتحاد الأوروبي في مجمل سياساته بمنطق مفاده أن الرقي لمصاف الاتحاد الأوروبي مرهون بقبول معاييرها، مقابل بلوغ فكرة المكسب الجماعي، في المقابل يطالب الاتحاد شركاءه أن لا يكتفوا بمبادئ حقوق الإنسان واستقلالية العدالة، بل تطبيقها في الحياة اليومية، من طريق سياسة الجوار المدعومة لسياسة الاتحاد لنقل المعايير. هذا النوع من الأساليب بواسطتها تكون المعايير الأوروبية محل استقبال مع التزام الاتحاد تعزيزها ونشرها، هي مرتبطة بمدى انسجام وتلاحم الخيارات التي يفضلها شركاء الاتحاد الأوروبي في ظل التحديات التي تواجههم؛ لأن واقع سياسة الاتحاد لنقل المعايير تسعى لإقحام كل إمكانات انسجام الأنظمة الاجتماعية، وتطبيق كل شيء من شأنه أن يأخذ جزءاً من البنية الاجتماعية خلال عملية التبادل، وكأمثلة: الحماية الاجتماعية، نظام المساواة في الملكية، الحقوق الشخصية، النظام التربوي، حماية البيئة، وغيرها من القضايا⁽⁹⁸⁾.

يتبيّن ممّا سبق أنّ مزيداً من التوسُّع وانضمام دُول جديدة للاتحاد الأوروبي يُؤثِّر بشكلٍ سلبيٍّ، على الأقلّ، في المدى المنظور فيما يتعلّق بوجود سياسةٍ خارجيّةٍ أوروپيّةٍ مُشتركةٍ؛ بسبب اختلاف مصالح الدُول الأعضاء، وتباين رؤيتها تجاه القضايا العالمية، وعلاقتها مع القوى الكبرى في المجتمع الدوليّ⁽⁹⁹⁾.

والحقيقة الواجب التذكير بها دائماً تتمثل في أن ضم بلدان جديدة إلى الاتحاد الأوروبي في أعقاب خروج بريطانيا إنما يتوقف على عدة عوامل متعلقة بالدور الرئيسي الذي تلعبه السياسة الخارجية والتوسُّع للاتحاد الأوروبي، والعلاقات المتبادلة بينه وبين كُُلّ حالةٍ على حدة، سواءً في الشرق الأوسط والبلقان، أو حتّى فيما يتعلّق بأوكرانيا، وكذلك العوامل المرتبطة بالسياسات الداخليّة وإعادة الهيكلة وإصلاح الاتحاد من الدّاخل بعد انسحاب بريطانيا رسمياً في 2020م، وتبعات ذلك الاقتصاديّة والسياسيّة⁽¹⁰⁰⁾.

8- مسارُ صُنع القرار وإشكاليّاته: يقتضي فهمُ صُنع قرار سياسة الاتحاد الأوروبيّ الخارجيّة المشتركة بشكلٍ أفضلٍ توظيف مُقترَبٍ تحليليّ لا يُركِّز على "الواحدية" (Unitary) التي تُحقِّق في فهم الواقع التعدديّ الذي يُشكِّل الاتحاد، ومن ثمّ سياسته

⁽⁹⁷⁾ ميشال أبو نجم، "تحديات الاتحاد الأوروبي الرئيسية في 2020م"، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 15011، بتاريخ: 3/يناير/2020م، على الرابط التالي:

<https://cutt.us/tDUWf>

⁽⁹⁸⁾ رتيبة برد، "البعد الأوراسي في استراتيجية الاتحاد الأوروبي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان: 51-52، صيف-خريف 2016م، ص77.

⁽⁹⁹⁾ للمزيد أنظر: طارق ردا، "إشكالية العضوية في الاتحاد الأوروبي: من سياسة التوسيع إلى السياسة الأوروبية للجوار قضية عضوية الاتحاد الأوروبي: من التوسيع إلى سياسة الجوار الأوروبية (enp)"، مجلة: العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد: 4، العدد: 1، يونيو 2017م، صص 643-664. و: كريم مصلوح، سياسة الدفاع الأوروبي، مرجع سبق ذكره، صص 44-46. و: "توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة: التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المجلد: 26، العدد: 1، ديسمبر 2005، صص 25-67.

⁽¹⁰⁰⁾ عبد العال الديري وبني المكاوي، "الاتحاد الأوروبي ومساعي الانضمام إلى تجربة الوحدة الأوروبية: دراسة تحليلية مع إشارة خاصة لبعض الحالات التطبيقية"، مجلة: الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، مصر، المجلد: 2، العدد: 2، مايو 2022، ص52.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

الخارجية. وعليه، يجب تبني مقترح يأخذ في الاعتبار الواقع التعددي الذي يُشكّل هذا الاتحاد. في هذا الإطار، تظهر القوة التفسيرية لمقترح الفاعل الأصيل-الفاعلين بالتفويض (Principle-Agent)- عند تحليل سياسة الاتحاد الخارجية؛ وذلك لتفسير كيف انعكست طبيعة الاتحاد الخاصة، من حيث بُنيته التنظيمية وأسلوب عمله، على عملية صنع القرار فيه من ناحية، وعلى الثقل النسبي للمؤسسات الاتحاد في هذه العملية من ناحية أخرى، وفهم تعقيدات مؤسسات الاتحاد، وأنماط العلاقات والتفاعلات المعقدة بين الفاعلين، والتي تُعدّ إحدى السمات المميزة للاتحاد⁽¹⁰¹⁾.

ويُشترط لإقرار الآليات المعتمدة في مجال السياسة الخارجية (المواقف، النشاطات، الاستراتيجيات المشتركة..)، موافقة كل الدول الأعضاء أو عدم الاعتراض عليها من قبل التي لا ترغب في المشاركة فيها، وقد نتج هذا الاشتراط عن مقاومة القادة السياسيين للوحدة السياسية، فعدم رغبة الدول الأعضاء في التنازل عن سيادتها، جعل وجود سياسة خارجية وأمنية مشتركة صعباً، ويتولى المجلس الأوروبي تحديد المبادئ والتوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية وسياسة الدفاع المشترك، وتحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها. أما مجلس الوزراء فهو صانع القرار الحقيقي لأنه المطبخ الفعلي لعملية صنع وتحديد وتنفيذ السياسة الخارجية والأمن المشتركة.. أضف إلى ذلك أنّ عملية اتخاذ القرار داخل المجلس الوزاري بشأن ما يتعلق بالسياسة الخارجية كان بالإجماع إلى أن تمّ تعديل ذلك في معاهدة "الشبونة" بالأغلبية. حيث ألغت الأخيرة (الموقعة في ديسمبر 2007م ودخلت حيز التنفيذ عام 2009م) حق استخدام قرار الفيتو في سياسات ومجالات عديدة، على نحو يضمن تسهيل وسرعة اتخاذ القرار، مع توسيع دور البرلمان الأوروبي والاعتماد على آلية القرار المشترك (codecision) بحيث يشارك البرلمان المجلس الرئاسي في اتخاذ قرارات بعينها. ومن التعديلات التي نصت عليها الاتفاقية: التوسع في آلية اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية في المجلس الرئاسي (Qualified Majority Voting).

وكذلك الإبقاء على نظام التصويت المدرج في الدستور الذي ينص على اتخاذ القرارات بغالبية 55% من الدول الأعضاء، على أن تمثل 65% من سكان الاتحاد الأوروبي. ولكن لضمان دعم بولندا حصلت عدة تنازلات، حيث تم تأجيل تنفيذ هذا النظام إلى عام 2014م، بدلا من 2009م، ويمكن لأي دولة عضو حتى عام 2017م أن تطلب تطبيق النظام السابق الوارد في "معاهدة نيس"⁽¹⁰²⁾.

وكان أعضاء البرلمان الأوروبي قد دعوا في الجلسة العامة في ستراسبورغ (يونيو 2022م)، الاتحاد الأوروبي إلى التخلي عن اتخاذ القرار بالإجماع في السياسة الخارجية وقضايا الأمن، والاكتفاء بأغلبية الأصوات، من أجل تسريع الاتفاق على مسائل مثل فرض

(101) سليم محمد الزعنون، "سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2007"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد: 395، السنة: 34، يناير 2012م، ص 106.

(102) للمزيد أنظر: حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 453-454. و: "الاتحاد الأوروبي: خمسون عاما من الوحدة.. لشبونة وما بعدها"، مرجع سبق ذكره، ص 83-84. و: رتيبة برد، "صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي: دراسة الأطر الهيكلية والمؤسسية"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة الوادي، المجلد: 5، العدد: 2، أكتوبر 2021م، ص 330-331.

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

العقوبات على دول ثالثة. وقال بيان للبرلمان الأوروبي: "كانت الموافقة على الحزمة السادسة من عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا تأكيداً آخر على أنه من الضروري مراجعة عملية صنع القرار في مجلس الاتحاد الأوروبي". وأضاف البيان: "نحن بحاجة إلى الإرادة السياسية لاتخاذ قرارات السياسة الخارجية من خلال تصويت الأغلبية المؤهلة. هذا من شأنه أن يزيد من فعالية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي". ويتطلب التصويت على قضايا العقوبات قراراً بالإجماع من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽¹⁰³⁾.

9- تزايد حالة التشكيك في الاتحاد الأوروبي: مع تصاعد الحس القومي في أوروبا، وغزو النزعات الانفصالية التي أسفرت - حتى الآن - عن خروج بريطانيا من الاتحاد، وعجز الأخير عن صياغة سياسات توافقية مشتركة تجاه القضايا المحورية التي تواجهه، تزداد حالة الشك واللايقين في جدوى الاتحاد وقدرته على تأمين الدول المنضوية تحت لوائه، وليس المقصود هنا توفير الغطاء الأمني والعسكري فحسب، بل أيضاً توفير الدعم والتكامل الاقتصادي والتنموي بين الدول الأعضاء على أسس من التشاركية والمساواة والمصالح المتبادلة⁽¹⁰⁴⁾.

التشكيك بأوروبا لا يدخل دائماً في الانقسامات السياسية التقليدية، فبعض أحزاب اليمين المتطرف لا تشكك في الاتحاد بخلاف قسم من اليسار الراديكالي الذي يريد الانفصال، ويناوئ نفوذ بروكسل الاقتصادي الكونفدرالي، والذي كان ينحو وفق الدستور الأوروبي إلى عملة أوروبا. ومن الدول التي تتضمن أحزاباً مشككة بالاتحاد ومعادية للمؤسسات والهجرة ما يلي: المجر، بولندا، تشيكيا، رومانيا، إيطاليا، النمسا، الدنمارك، إستونيا، البرتغال، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، السويد، هولندا، وغيرها¹⁰⁵.

10- الحرب الروسية-الأوكرانية في أوروبا: من ضمن أبرز التحدّيات أيضاً الحرب الروسية على أوكرانيا المتواصلة منذ ما يزيد على عام. حيث أنه بعد إعلان أوكرانيا مطلع العام الماضي 2022م نيتها المضيّ قدماً نحو الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي، عدّت روسيا ذلك تهديداً مباشراً لأمنها القومي، فبدأت في 24/فبراير/2022م عملية عسكرية ضدّ أوكرانيا، وذلك لمنع كييف من القيام بهذه الخطوة ودفعها إلى الاعتراف بتبعية شبه جزيرة القرم لروسيا واستقلال لوجانسك

⁽¹⁰³⁾ "دعوة للاتحاد الأوروبي بالتخلي عن اتخاذ القرار بالإجماع في السياسة الخارجية وقضايا الأمن"، موقع: سبوتنيك عربي، بتاريخ: 2022/6/9م، على الرابط التالي:

<https://cutt.us/ynHNP>

⁽¹⁰⁴⁾ باسم راشد، "أثر الانقسامات على مستقبل الاتحاد الأوروبي"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 229، المجلد: 57، يوليو 2022م، ص141.

⁽¹⁰⁵⁾ للمزيد أنظر: "الاتحاد الأوروبي في مواجهة ضغوط العملة"، مرجع سابق، ص145. و: سبي فيرهين، "هل يمكن أن يتفكك الاتحاد الأوروبي فعلاً؟"، اتجاهات الأحداث، أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 16، مارس-أبريل 2016م، ص26. و: "من هي القوى الرئيسية المشككة في الاتحاد الأوروبي؟"، مونت كارلو الدولية،

<https://cutt.us/ZajVz>, 2019/5/18

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

ودونيتسك⁽¹⁰⁶⁾. أي أن من الأهداف المتعددة لتلك الحرب بالنسبة لروسيا: إنهاء الهيمنة الأمريكية، والحفاظ على الأمن القومي الروسي، وتحييد أوكرانيا عسكرياً، ومنعها من الانضمام إلى حلف (الناتو)، ووقف توسع الحلف في اتجاه الحدود الروسية⁽¹⁰⁷⁾.. وقد قدمت الولايات المتحدة أسلحة حديثة للجيش الأوكراني، ما أحدث نقلة نوعية في طبيعة المعارك الميدانية، كما قدمت دول حلف الناتو الرئيسية (ألمانيا، هولندا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بريطانيا) أسلحة متنوعة لكيف، وأثبت الجيش الأوكراني قدرته على استخدامها⁽¹⁰⁸⁾.

ولا شيء يشير، في الوقت الحاضر، بأن تلك الحرب ستخو أو أنها ستتوقف. ومن الزاوية الأوروبية، تمثل المحافظة على موقفٍ أوروبيٍّ مُوحَّدٍ التَّحَدِّي الأكبر بالنسبة للقارة القديمة، خصوصاً أنَّ استدامة الحرب تعني مزيداً من الصُّعوبات الاقتصادية والمالية والمعيشية للمواطنين. وحتى اليوم، نجح الأوروبيون في التَّغَلُّب على انقساماتهم، وبلَّغوا مَوَاقِفَ مُوحَّدَةً بالنسبة لوقف استيراد الغاز والبتروْل الروسيين، وسعوا مع الولايات المتحدة ومجموعة السبع، لفرض عُزْلَةٍ سياسية ودبلوماسية واقتصادية وتجارية وثقافية ورياضية على روسيا، بالتوازي مع عقوبات صارمة تصيبها في كل المجالات، وتوفير دعم مالي وعسكري لأوكرانيا غير مسبوق. غير أن يوميات الحرب تبين أن ذلك كله ليس كافياً. وأوروبا تبدو الخاسر الأكبر، حيث إنها لا تملك أوراقاً ضاغطة قياساً بقدرة الولايات المتحدة على التأثير في مجرياتها من خلال الدعم غير المحدود لكيف، ولا ترى كيفية التوصل إلى توافقات بشأن هندسة أمنها الجماعي، فيما الحرب مستعرة على أراضيها⁽¹⁰⁹⁾.

10- اليمين المتطرف: إن التحول الاستراتيجي الذي يشهده الاتحاد لا يقف عند حدود اليريكست البريطاني، بل يتعداه لارتجاجات متصاعدة تصيب الكيان الأوروبي بفعل عوامل داخلية شتى تنم عن أزمة في العمق يواجهها الاتحاد، فالبناء يعاني تصاعد النزعات القومية، وما يعرف بالتيارات الشعبوية المناهضة للبناء الأوروبي، والتي تنشط في عدد من دول الاتحاد، بل ووصلت في بعض منها للحكم⁽¹¹⁰⁾.

(106) للمزيد أنظر: إبراهيم السيد رمضان، "الحرب في أوكرانيا من منظور القانون الدولي"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 231، المجلد: 58، يناير 2023م، ص168. وكذلك: باسل الحاج جاسم، روسيا في أوكرانيا: إعادة رسم خرائط النفوذ، ديوان العرب للنشر والتوزيع، 2022م.

(107) لمزيد من التفصيل أنظر: حسن أبوطالب، "الحرب الأوكرانية والنظام الدولي: حدود التغيير والانحصار والتحالفات"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 229، المجلد: 57، يوليو 2022م، ص58.

(108) مني سليمان، "السيناريوهات المحتملة للأزمة الروسية-الأوكرانية"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 231، مرجع سابق، ص206.

(109) ميشال أبو نجم، "5 تحديات رئيسية تواجه الاتحاد الأوروبي في 2023"، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ: 31/ديسمبر/2022م، رقم العدد: [16104]، على الرابط التالي:

<https://cutt.us/f0YKb>

(110) نادية الهواس، "الاتحاد الأوروبي ومشروع الاستقلال العسكري"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019م، ص174.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

ويمكن القول أن أبرز أسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا تتمثل في عدة أسباب أبرزها: الأزمات الاقتصادية كتلك التي عصفت بالعالم عام 2008، وظهور الحركات الأصولية في العالم الإسلامي، ولعب تلك الأحزاب على وتر الإسلاموفوبيا لتبرير عمليات العنف التي قامت بها...⁽¹¹¹⁾.

و"اليمين المتطرف" مُصطلحٌ سياسيٌ يُطلق على الجماعات والأحزاب لوصف موقعها من المحيط السياسي، والفرق بين اليمين التقليدي واليمين المتطرف أن الأول يسعى للحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع، والثاني كذلك، ولكن الاختلاف يكمن في أن الثاني يدعو للتدخل القسري، واستخدام العنف للحفاظ على تلك التقاليد والأعراف. ويُمكن القول أن اليمين المتطرف في أوروبا يتصف بالتعصب القومي لجنسه، والتعصب الديني، ومُعاداة المسلمين خاصةً، والمهاجرين عامةً؛ وذلك لأنه يرى أن ما يحدث من جرائم وسرقات بسبب زيادة الهجرة، وأن لدى المسلمين والأجانب عادةً وتقاليدها من بلادهم الفقيرة، فلا يرغبون أن تدخل مثل تلك العادات بلادهم. وتشترك تشكيلات ومشارب أحزاب اليمين المتطرف كلها في خصائص عامة ومتركبات إيديولوجية تميزه كتيارٍ سياسيٍّ واحدٍ ومتجانسٍ، ومن هذه الخصائص: النزعة الوطنية المفرطة والرافضة لكل أشكال الاندماج الإقليمي (كونفدرالية، اتحاد قاري... إلخ) بحجة حماية السيادة الوطنية.

وهناك صنفٌ منهم يتميز بقدرٍ من الواقعية السياسية جعله يُعدّل خطابه ليكون مقبولاً لدى جزءٍ من ناخبي اليمين في عمومهم، ومُلائماً كذلك لمطالبات الانخراط في الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية والاختلاف. وقد حققت هذه الأحزاب مكاسب سياسية هامةً في العقد الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين، وشاركت في حكوماتٍ، وصارت مُمثلةً في برلمانات بلدانها، وكذلك في البرلمان الأوروبي⁽¹¹²⁾.

وبعد وصول اليمين المتطرف للحكم أحد التحديات الرئيسية في أوروبا، وأجر تحليلاته وصول جيورجيا ميلوني، رئيسة حزب «فرايتلي إيطاليا» إلى السلطة في روما، ما نُظر إليه على أنه تحديد للقيم التي قام على أساسها الاتحاد الأوروبي. وليست إيطاليا وحدها التي تعرف صعود اليمين المتطرف. ففي فرنسا حملت الانتخابات الرئاسية الأخيرة مرشحة اليمين المتطرف مارين لو بن إلى الجولة الحاسمة وللمرة الثانية بمواجهة الرئيس ماكرون وحصد حزبا، لأول مرة في تاريخه: (79) نائباً في البرلمان. وانضمت إيطاليا إلى بولندا والمجر والسويد، إلى حد ما، وقبلها النمسا، إلى نادي الدول التي يتحكم اليمين المتطرف بإدارتها؛ إما منفرداً أو في إطار تحالفات ظرفية. وثمة استحقاقات انتخابية عدة في 2023 أبرزها في بولندا وإسبانيا... بيد أن المخاطر لا تتمثل في الانتخابات وحدها، بل في الإيديولوجيا التي يبثها اليمين المتطرف الذي يتقدم في غالبية الدول الأوروبية، وفي قدرته على التأثير على القرارات الحكومية، ومنها كيفية التعامل مع الأجانب، وخصوصاً موضوع الهجرة غير الشرعية. صحيح أن أياً من الدول

⁽¹¹¹⁾ مريم وحيد، "اليمين القومي: صعود التوجهات الفاشية الجديدة في أوروبا"، مفاهيم المستقبل، ملحق دورية اتجاهات الأحداث، أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 13، أغسطس 2015م، ص8.

⁽¹¹²⁾ ريناس بناي، "صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 12/مايو/2017م، على الرابط التالي:

<https://democraticac.de/?p=46400>

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

المعنية لم تقتر، كما فعلت بريطانيا، ترحيل المهاجرين إلى أفريقيا. إلا أن الأجواء العامة التي ييشها اليمن المتطرف حمالة مخاطر على الأمن الاجتماعي الداخلي للبلدان المعنية وعلى البناء الأوروبي بشكل عام¹¹³.

ولكنَّ الجدير بالملاحظة، وعلى الرغم من أنَّ أحزاب اليمين المتطرف تُهاجم فكرة الاتحاد الأوروبي، إلَّا أنَّها لم يسبق لها مقاطعة الانتخابات الأوروبية؛ حيث يُقدَّر عددُ نواب هذا التَّيار في البرلمان الأوروبي بحوالي: 174 نائباً من أصل: 751، أي بنسبة: 23.16%. كما أنَّ هُـمَّ مجموعةً برلمانيَّةً تأسَّست في العام 2015.

ولا شكَّ أنَّ تجربة التكامل الأوروبي في مآزقٍ كبيرٍ، وهي مُهدَّدةٌ بالتَّصدُّع والانحيار، خاصَّةً في ظلِّ تنامي قُوى اليمين المتطرف في دول الاتحاد، والذي يدغُو إلى التفكك والانعزال ومناهضة أفكار التَّكامل والتَّضامن الاجتماعي بين الشُّعوب، ومُواجهة التَّحدِّيات المشتركة، ورفضه للعملة في كافة صورها، والدعوة إلى فرض إجراءاتٍ حمائيَّةٍ لتقييد حُرِّيَّة التَّجارة، ومُحاربة سياسات الهجرة؛ لأنَّها تُشكِّل عَبْئاً اقتصادياً على الدُّول، وتُهدِّدُ الهويَّة الوطنيَّة؛ حيث أنَّ الأدوات الرئيَّسة التي تُؤدِّي إلى ازدهار اليمين المتطرف، هي استغلالُ المخاوف الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وانعدامُ الثقة في الطبقة السِّياسيَّة، وتزايدُ "شرعيَّة" الإسلاموفوبيا في الخطاب العام⁽¹¹⁴⁾.

ثانياً: التَّحدِّيات السِّياسيَّة الخارجِيَّة: يُواجه الاتحاد الأوروبي العديد من القضايا المتعلِّقة بعلاقاته الخارجِيَّة، ومواقفه من مُعطيات النِّظام الدَّولي، ممَّا يُؤثِّر على وجود سياسةٍ خارجيَّةٍ أوروبيةٍ مُشتركةٍ، ومنها:

1- الوزن السِّياسيُّ المحدود لأوروبا في النِّظام الدَّولي: إنَّ الاتحاد الأوروبي يُندو كجسدٍ واحدٍ ضخمٍ تُطلُّ منه رُؤوسٌ صغيرةٌ مُتعدِّدة، وكعملاقٍ اقتصاديٍّ وقزمٍ سياسيٍّ في الوقت نفسه. يُندو هذا التَّوصيفُ كصورةٍ واقعيَّةٍ تعكسُ بدقةٍ حقيقة الوضع القائم. فقد تمكَّن الاتحاد من توحيد الكيانات الاقتصاديَّة المبعثرة وضمِّها في كيانٍ اقتصاديٍّ واحدٍ، يتعاملُ تجارياً واقتصادياً مع العالم الخارجِيٍّ باعتباره كذلك. لكنَّ هذا الكيان لا يَفُودُه عقلٌ سياسيٌّ واحدٌ وإرادةٌ سياسيَّةٌ واحدةٌ، وإنَّما مجموعةٌ مُتباينةٌ من العقول الحريصة على التَّصرف وفق إرادتها المستقلَّة⁽¹¹⁵⁾. وبالرغم من أنَّ أوروبا ترغبُ في توحيد سياستها ومواقفها إزاء القضايا والأحداث الدَّوليَّة، إلَّا أنَّها فشلت في تحقيق هذا الأمر؛ لأنَّ مقدرتها على فعل ذلك وتأثيرها في القضايا الدَّوليَّة محدودةٌ بسبب ضعف وزنها السِّياسيِّ والعسكريِّ في النِّظام الدَّوليِّ الحاليِّ مُقارنَةً بأمريكا⁽¹¹⁶⁾.

(113) ميشال أبو نجم، "5 تحديات رئيسية تواجه الاتحاد الأوروبي في 2023"، سبق ذكره.

(114) سماح عبدالفتاح أبو الليل، "ظاهرة التَّنميط: دراسة تأثير الصُّعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات اللُّجوء والهجرة"، مجلة: السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد: 11، العدد: العاشر، أبريل 2021م، ص 106.

(115) حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 446-447.

(116) خلفي سامية، استراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة مولود معمري، 2017م، ص 131.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

إنَّ السِّياسة الأوروبيَّة المشتركة ارتكزت على مبدأين هما: سيادةُ الدُّول الأعضاء، وبناءُ سياسةٍ دوليَّةٍ جماعيَّةٍ⁽¹¹⁷⁾، لكن معطيات الواقع تشير إلى أن المبدأ الأول قد طغى على الثاني في العديد من القضايا، وهذا الأمر راجع إلى اختلاف مواقف وتوجهات كل دولة داخل الاتحاد اتجاه القضايا العالمية وتعاملها معها. فمثلا الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 عكست هذه الصورة بوضوح تام، فالمناقشات التي شهدتها مجلس الأمن آنذاك عكست انقساماً حاداً وصل إلى حد الاستقطاب، فبينما اصطفت بريطانيا وإسبانيا بشكل كامل وراء الموقف الأمريكي، تبنت فرنسا وألمانيا موقفاً مناقضاً بالكامل، مما يعني أن الاتحاد الموحد اقتصادياً مازال منقسماً سياسياً، وأن انقساماته تلك تبدو أعمق مما يعتقده الكثيرون⁽¹¹⁸⁾.

ولذلك، يرى البعض أنَّ أوروبا تُعاني من مصادر عجزٍ هيكليةٍ خطيرةٍ تحدُّ من تحوُّلها إلى قُطبٍ دوليٍّ مُنافسٍ للقُطب الأمريكي، فبعيداً عن المشكلات الهيكلية الناتجة عن توسيع عدد أعضاء الاتحاد، والخلاف على حصص الأعضاء في الميزانية الأوروبية الجماعية، فإن الواقع السكاني يلعب دوراً معاكساً لمساعي تشكيل قطب دولي. فمع انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الحياة، فإن المجتمعات الأوروبية الغربية في أقل من خمسين عاماً ستتحول إلى مجتمعات ذات غالبية سكانية مرتفعة العمر. ومع استمرار تمسك الدول الأوروبية بمجالات سيادية أساسية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد، فقد تحول إلى ما يشبه المقاطعات ذاتية الحكم. يضاف إلى ذلك، أن أوروبا نفسها ليست موحدة بشأن تحوُّلها إلى قطب دولي، حيث توزعت القارة بين ميل فرنسي إلى التحول المنهجي إلى قطب دولي له هوية أوروبية محددة المعالم، ينافس ويحد من الهيمنة الأمريكية الأحادية، وبين رؤية بريطانية ترى عدم ضرورة قيام مثل هذه التعددية القطبية؛ لأنه من الخطير جداً أن يتم تقسيم الغرب إلى قطبين متميزين، أي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وفي المقابل، يرى البريطانيون -ومعهم الكثير من الأعضاء الجدد في الاتحاد- أن تكون الأولوية الأوروبية هي تعزيز الأطلسي كصيغة تحالف أثبتت قيمتها التاريخية عالمياً وأوروبياً، والاستمرار في التمسك بالأمن الجماعي⁽¹¹⁹⁾.

⁽¹¹⁷⁾ أنظر: محمد مصطفى كمال وفؤاد نحر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مرجع سابق، ص 147. و: صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009م، ص 212. و: باتريك هرمان، "العالم حسب بوش: ميلاد نظام عالمي جديد"، في: باتريك هرمان وآخرين، القانون الدولي وسياسة المكيالين، النظام العالمي الجديد (1)، ترجمة: أنور مغيث، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995م، ص 47.

⁽¹¹⁸⁾ حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 447.

⁽¹¹⁹⁾ أنظر: حسن أبو طالب، "هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 161، المجلد: 40، يوليو 2005م، ص 199. و: صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص 214-231. وكذلك: هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015م، ص 95-99.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

2- العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية: شكلت أوروبا وما زالت عمقا استراتيجيا في السياسة الخارجية الأمريكية، بالرغم من وجود خلافات وتباينات استراتيجية في الجوانب الاقتصادية والعسكرية. من جهة أخرى سعت الولايات المتحدة إلى فرض هيمنتها على أوروبا لضمان استمرار سيطرتها على العلاقات الدولية⁽¹²⁰⁾.

ويستند قيام الاتحاد الأوروبي على هدف رئيسي يتمثل في البحث عن أسس وطرق لحماية مصالح الدول الأوروبية في ظل وجود تناقض مع المصالح الأمريكية بسبب التنافس على المصالح الاقتصادية، فقد تصاعدت الخلافات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خلال التفاوض على تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الدولية (الجات)، كذلك عند إصدار عملة أوروبية موحدة (اليورو) التي أصبحت تنافس الدولار الأمريكي، علماً أن نصف صادرات السلع عالمياً تستخدم الدولار الأمريكي، مقابل (35%) لصالح العملة الأوروبية (اليورو)، مما سيُسهم بأن يكون نصيب اليورو من الودائع العالمية أعلى مما كانت عليه العملات الأوروبية مقابل الدولار⁽¹²¹⁾. وفي هذا الجانب يرى زيجينيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق أنه: "بعد أن أصبحت الامكانيات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تضاهي إمكانيات أمريكا، وبعد تكرار التصادم بين الكيانين بشأن مسائل مالية وتجارية، فإن بروز أوروبا من الناحية العسكرية قد يجعل منها منافسا مرعبا لأمريكا، ولا مفر من أن تشكل تحديا للهيمنة الأمريكية.. فأوروبا القوية سياسيا، والقادرة على المنافسة اقتصاديا وغير المعتمدة على الدعم العسكري الأمريكي، ستنافس السيادة الأمريكية في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية"⁽¹²²⁾. وهذا يرتبط بمدى توجه السياسات الأوروبية الجماعية نحو خدمة المصالح والأهداف الاستراتيجية لأوروبا⁽¹²³⁾، ولكن لا ننسى أن نفوذ أمريكا المتزايد داخل الاتحاد وارتباطها بعلاقات جيدة مع دول أوروبا الشرقية مازالا يؤثران في صبغ السياسة الخارجية الأوروبية باللون الأمريكي⁽¹²⁴⁾. إذا خلاصة القول أن التوجه الأمريكي تجاه الاتحاد يقوم على جعل أوروبا تدور في فلك أمريكا، والوقوف ضد أي توجه استقلالي لأوروبا يجعل منها منافسا لأمريكا ويتعارض مع تطلعاتها للهيمنة العالمية⁽¹²⁵⁾.

3- استمرار نفوذ الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية: بحيث لا تكون دول الاتحاد تابعة لسياسة الولايات المتحدة التي تقود النظام الرأسمالي العالمي. ولتدشين ذلك التوجه تأخذ سياسة الاتحاد من خلال المفوضية الأوروبية وممثل السياسة الخارجية للاتحاد

⁽¹²⁰⁾ عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية الأمريكية: تجاذبات الهيمنة والتعاون"، مجلة: الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر، جامعة سعد دحلب، البلدة، العدد: الخامس، مايو 2011م، ص 214.

⁽¹²¹⁾ محمد المقداد وصايل السرحان، "الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁽¹²²⁾ زيجينيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص 106-107.

⁽¹²³⁾ صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 219.

⁽¹²⁴⁾ بلال الشويكي، "معوقات اكتمال الوحدة الأوروبية"، مرجع سبق ذكره، ص 129.

⁽¹²⁵⁾ سعدي كريم سلمان، "العلاقات الأوروبية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم شراكة"، مجلة: دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد: 35، المجلد: 10، يناير 2008م، ص 93.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

خطابا يتمثل في التأكيد على أن القانون الدولي يجب أن يحل بدلاً من استخدام القوة⁽¹²⁶⁾. في مُقابل ذلك، نجد أن هناك آراء تشير إلى تراجع نفوذ الاتحاد دوليا، فمهوم الداخل وتعارض الرؤى بين الشركاء حول تشخيص الأزمة والعلاج الأنسب، جعل نفوذ الاتحاد يتراجع دوليا. ونلاحظ العلاقة الوطيدة بين اهتمامات القوى الفاعلة في الاتحاد ودوره العالمي.

فكلما ركزت قواه الفاعلة (فرنسا، وألمانيا...) جهودها على هموم الداخل، كلما تراجع نفوذ الاتحاد، وهذا يعني أن نفوذه وثقله الدوليين مرهونان بتوجهات القوى الفاعلة فيه، والتي تحدد أجندته الدولية. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة الاتحاد هي نتاج توافق أوروبي يبيّن، يتكون عبر عملية معقدة وطويلة الأمد. ومع الأزمة الداخلية للاتحاد ودوله، تم التركيز على ضرورة التوافق على المهوم البينية، فيما تركت هموم الخارج جانبا، لتتكفل بها دول بعينها وفق مصالحها. ومن هنا يمكن القول إن الأزمات الداخلية للاتحاد تجعله يغض البصر عن بيئته الدولية ويترك العنان لبعض دوله لتبني سياسات وطنية دون إشراكه، بل ولتتحرك خارج إطاره ساعية لجره إلى سياستها مستقبليا.

الضعف الحالي للاتحاد ليس حتما تراجعاً بنيويا لدوره عالميا، فمحدداته أوروبية بالأساس، بمعنى أن الأزمة الاقتصادية هي التي جعلته يركز جهوده على ترتيب البيت الداخلي. كما أن "الفراغ" الذي قد يتركه ولو ظرفيا لا يعني أن قوى أخرى ستستغله، وذلك لسببين: "انسحاب" الاتحاد الأوروبي من الساحة الدولية ليس نتيجة منافسة قوية من طرف القوى الأخرى، دور الاتحاد يختلف بعض الشيء عن دور غيره لأنه يعبر عن جملة من الإرادات السياسية كما أنه يعتبر نفسه قوة مدنية لا عسكرية. فضلا عن هذا، فإنه لم يتدخل في أي أزمة كاتحاد، باستثناء أزمة البلقان وبعد تدخل الناتو. وعليه، فإذا كان دوره حتى في أوروبا تابعا لدور الأطلسي عسكريا، فلا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك خارجها⁽¹²⁷⁾.

* الخاتمة والنتائج:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع: "السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: ملامح الواقع وتحديات المستقبل"، من خلال خمسة محاور رئيسة هي: المحور الأول: تأسيس "الاتحاد الأوروبي"، الثاني: السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة: لمحة عامة، الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، الرابع: آليات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، الخامس: أبرز التحديات التي تُعيق من تحقيق السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وتم التركيز على أبرز التحديات الداخلية والخارجية، فالأولى أبرزها عشرة تحديات: إشكالية الانسجام السياسي، الخلافات المتعلقة بالسيادة الوطنية، الخلافات والانقسامات الأوروبية نتيجة تباين المصالح، رفض الدستور الأوروبي، إشكاليات ميزانية الاتحاد الأوروبي ومُخصّصات السياسة الخارجية المشتركة، مسألة اختلاف

(126) أميرة محمود دياب، مرجع سبق ذكره، ص 194-195.

(127) أنظر: عبد النور بن عنتر، "الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 4/مارس/2013، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/20133417641444.html> وكذلك: سلام الكواكي، الالتزامات الأوروبية وتداعياتها على الساحة الدولية والعلاقات مع أمريكا، مجلة: شؤون عربية، العدد: 177، 2019م، ص 65-67. و: صدام مرير الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص 267-284.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

الثقافات في أوروبا، "التوسُّع الجديد" انضمام دُول أُخرى لعضوية "الاتحاد الأوروبي"، مسارٌ صُنِعَ القرار وإشكاليَّاته، تزايد حالة التشكيك في الاتحاد الأوروبي، وأخيرا الحرب الروسية-الأوكرانية في أوروبا. أما أبرز التحديات الخارجية: الوزن السياسي المحدود لأوروبا في النظام الدولي، العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، استمرار نفوذ الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية. ومن خلال ما تقدم طرحه سلفا نستطيع القول أن تشكيل الاتحاد الأوروبي لسياسة خارجية مشتركة كان في إطار التطور الطبيعي لآليات العمل الأوروبي المشترك، وفي إطار الاستفادة من التجربة التكاملية ذاتها، باعتبار أن العمل الجماعي المشترك هو أساسا عملية تطويرية مستمرة.

ولذلك، فإنَّ تلك العملية التكامليَّة التي نشأ من خلالها هذا الكيان الإقليمي المهمُّ لم تكتمل بعد، بل ما تزال تفاعلاتها متواصلة، وعليه، فإنَّ الدور الذي يُمكن أن يلعبه الاتحاد عالمياً هو أيضاً بطبيعة الحال في حالة تحوُّل وتطوُّر دائم؛ لكي يتواءم مع التحوُّلات التي يُمكن أن تمرُّ بها تلك العملية التكامليَّة. والعنصر الذي يُعوَّل عليه لتحقيق فاعليَّة وتقدُّم في السياسة الخارجيّة المشتركة هو الإرادة السياسيَّة القويَّة، التي يستطيع من خلالها الاتحاد الأوروبي الوقوف على أرض صلبة، وتعزيز قوته السياسيَّة. إن ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة، هو أن الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي قد نجح في تحقيق التكامل الاقتصادي الذي ولد الرغبة في مواصلة مسيرة التكامل والانتقال من التكامل الاقتصادي إلى الرغبة في تحقيق التكامل السياسي المتمثل في توحيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فمنذ نهاية الحرب الباردة، واختيار الاتحاد السوفيتي وظهور تحديات تشكل خطراً على الأمن الأوروبي كظاهرة الهجرة غير القانونية والمخدرات والجريمة المنظمة والحروب الإقليمية.. إلخ، تزايدت التوجهات الأوروبية نحو التفكير في صياغة سياسة خارجيّة وأمنيَّة مشتركة، وتجلَّى ذلك بوضوح في معاهدة ماستريخت عام (1992م)، ثم بعد ذلك في معاهدة أمستردام عام (1997م)، وكذلك: معاهدة لشبونة عام (2007م)، حيث تم وضع مجموعة ترتيبات قانونية وسياسية في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بهدف توحيدها.

وكانت الخطوات العملية من قبل الاتحاد لصياغة سياسة خارجية مشتركة في أعقاب التحولات الخطيرة التي شهدتها منطقة شرق أوروبا ووسطها. وكانت الأهداف الرئيسية لذلك التنسيق تركز على المحافظة على الدفع نحو مزيد من التعاون الاقتصادي، والذي بدا واضحاً من خلال التجربة العملية أنه يتطلب تنسيقاً مماثلاً في المجالين السياسي والأمني لتحقيق الأهداف التكاملية المنشودة.

والحقيقة الماثلة للعيان حالياً أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مُرتبطة بالإرادة السياسية للدول، حيث لم ينجح الاتحاد الأوروبي في اتخاذ موقف موحد تجاه القضايا العالمية، فحرب الخليج الثالثة عام (2003) انقسمت دول الاتحاد بشأنها ما بين مؤيد ومعارض لها، وكذلك قضية البوسنة والهرسك منذ مطلع التسعينيات، وثورات الربيع العربي عام (2011م)، والأزمة الليبية المتواصلة من عام (2011م).... والحرب الروسية الأوكرانية (منذ فبراير 2022م)، وغيرها من القضايا والأزمات، نلاحظ تباين المواقف واختلاف التوجهات؛ وهذا راجع إلى تباين مصالح الدول، وأيضاً وزنها السياسي والأمني والاقتصادي في المجتمع

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

الدولي، فالمصالح الوطنية للأعضاء تتشكل في إطار مؤسسات الاتحاد والتفاعل مع الدول الأعضاء، بشكل يعكس هيمنة الفاعلين والمؤسسات الاتحادية على صنع السياسة الخارجية وتنفيذها.

إن هذا الضعف في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي راجع إلى انقسام دول الاتحاد في تحديد مفهوم دقيق للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وكذلك اختلاف خصائص الدول وثقافتها السياسية، وعلاقات بعض دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل بولندا والمجر والتشيك حيث تربطها معها مصالح اقتصادية وعسكرية، وهو عامل مؤثر في توحيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق والتقارير:

- 1- "الاتحاد الأوروبي وجيرانه: معا في مواجهة التحديات الأمنية" (وثيقة)، نوفمبر 2020، <https://cutt.us/5pBgh>
- 2- "تدابير أخرى للرد على الغزو الروسي لأوكرانيا: بيان صحفي لجوزيب بوريل: الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية"، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، 2022/2/27م، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/8nCDc>
- 3- الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين (2021-2024): نحو دولة فلسطينية ديمقراطية وخاضعة للمساءلة ومستدامة، وثيقة، (ملحق EN)، موقع الاتحاد الأوروبي، على الرابط التالي: <https://cutt.us/FySl8>

ثانياً: الكتب:

1. الاتحاد الأوروبي: التحديات وآفاق المستقبل، سلسلة دراسات دولية معاصرة: (95)، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1997م.
2. أحمد قاسم حسين، الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م.
3. أميرة محمود دياب، العالم الجديد في التاريخ الحديث، عمان/ الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020م.
4. باتريك هرمان وآخرين، القانون الدولي وسياسة المكاليين، النظام العالمي الجديد (1)، ترجمة: أنور مغيث، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995م.
5. باسكال يونيفاس، إرادة العجز: نهاية الطموحات العالمية والاستراتيجية، ترجمة: صالح السنوسي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998م.
6. باسل الحاج جاسم، روسيا في أوكرانيا: إعادة رسم خرائط النفوذ، مصر: ديوان العرب للنشر والتوزيع، 2022م.
7. بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين: الراجون والخاصرون، الجزء: الثاني، ترجمة: نظير جاهل، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1998م.
8. جون بيندر وسامون أشروود، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: خالد غريب علي، مراجعة: ضياء وراد، ط1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015م.
9. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.
10. حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، إربد/ الأردن: دار الكتاب الثقافي للنشر، دار المتنبي، 2009م.

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

11. خليل إسماعيل الحديثي، الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001م.
12. زغبينو بريجنسكي، الاختبار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004م.
13. زلي خليل زاد (تحرير)، التقييم الاستراتيجي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م.
14. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، طرابلس: دار الرواد، 2004م.
15. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2021م.
16. سعاد إبراهيم السلموني، السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020م.
17. سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا: سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط، ملامح أولية لوفاق دولي جديد، ط2، القاهرة: نخضة مصر للنشر والتوزيع، 2007م.
18. سعيد اللاوندي، العلاقات الأوروبية المتوسطية: من مأزق برشلونة إلى انتحار المتوسط، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2015م.
19. سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، ط2، القاهرة: نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.
20. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي: دوره في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009م.
21. صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة - اليورو - السوق العربية المشتركة الواقع الطموح، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م.
22. عبد السلام بشير الصغير، سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي: (1991-2016)، ط1، بنغازي: دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان، 2019م.
23. عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، ط1، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004م.
24. عبد العزيز أحمد سعيد محمد، السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017م.
25. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة: أطروحات الدكتوراه (51)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

26. عماد جاد(تحرير)، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001م.
27. عماد جاد(تحرير)، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: الواقع واحتمالات المستقبل، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001م.
28. غسان الكحلوت (تحرير) وآخرين، الهجرة القسرية في البلدان العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م.
29. فيليب جوردن، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998م.
30. كريم مصلوح، سياسة الدفاع الأوروبي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م.
31. لطيف هاشم كزار وعبد السلام محمد الحشاني، الجمهورية العظمى: دراسة في قوة الدولة، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2005م.
32. مارك ليونارد، لماذا سيكون القرن الحادي والعشرين قرناً أوروبياً؟، ترجمة: أحمد محمود عجاج، الرياض: مكتبة العبيكان، 2009م.
33. محمد جاسم الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات، عمّان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019م.
34. محمد مراد، أوروبا: من الثورة الفرنسية إلى العولمة، الاقتصاد الأيديولوجيا الأزمات، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010م.
35. محمد مصطفى كمال وفؤاد نخرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م.
36. محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021م.
37. مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، عمّان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012م.
38. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة النظرية والتطبيق، طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997م.

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

39. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 2002م.
40. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، ط2، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004م.
41. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996م.
42. مهند حميد مهدي صالح، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً: (دول أوروبا الشرقية أمثلة)، عمان/ الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م.
43. نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، سلسلة: الثقافة القومية (8)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م.
44. هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015م.
- * ثالثا: الدوريات:
1. إبراهيم السيد رمضان، "الحرب في أوكرانيا من منظور القانون الدولي"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 231، المجلد: 58، يناير 2023م.
2. إبراهيم غالي، "الاتحاد الأوروبي استراتيجية للدفاع المشترك"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 156، إبريل، 2004م.
3. "الاتحاد الأوروبي: خمسون عاما من الوحدة.. لشبونة وما بعدها"، في: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: (2007-2008)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 2008م.
4. "الاتحاد الأوروبي في مواجهة ضغوط العولمة"، في: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: (2005-2006)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 2006م.
5. أحمد خميس ومحمد الطيار، "بريطانيا والبريكست الخشن: التداعيات المستقبلية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد: الحادي عشر، المجلد: 6، يناير 2021م.
6. "أوروبا والربيع العربي"، في: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: (2011-2012)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 2013م.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

7. باسم راشد، "أثر الانقسامات على مستقبل الاتحاد الأوروبي"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 229، المجلد: 57، يوليو 2022م.
8. بلال الشوبكي، "معوقات اكتمال الوحدة الأوروبية"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 401، يوليو 2012م.
9. "توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة: التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامي، المجلد: 26، العدد: 1، ديسمبر 2005.
10. حسن أبو طالب، "هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 161، يوليو 2005م.
11. حسن أبوطالب، "الحرب الأوكرانية والنظام الدولي: حدود التغيير والانتصار والتحالفات"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 229، المجلد: 57، يوليو 2022م.
12. حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، مجلة: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 25، العدد الأول، 2009م.
13. خالد بشكيط وهزوات راضية، "الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات الداخلية"، المجلة: الجزائرية للأمن الإنساني، مخبر الأمن الإنساني، الجزائر: جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد: 6، العدد: 1، السنة: السادسة، يناير 2021م.
14. خالد الحروب، "الولايات المتحدة وأوروبا بعد 11 سبتمبر: تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي"، مجلة: شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد: 111، 2002.
15. خالد خميس السحاتي، خالد صالح الدرسي، السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية من دول حوض المتوسط (2011-2020م)، مجلة جامعة بنغازي الحديثة، العدد العاشر، لسنة 2020م.
16. توفيق صالح الحفار وخالد خميس السحاتي، "الوظيفة الجديدة وتجربة التكامل الأوروبي: الآفاق والمضامين والقدرات التفسيرية"، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم، المرج، العدد: الثالث والثلاثين، مايو 2017م.
17. رتيبة برد، "البعد الأوراسي في استراتيجية الاتحاد الأوروبي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان: 51-52، صيف-خريف 2016م.
18. رتيبة برد، "صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي: دراسة الأطر الهيكلية والمؤسسية"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة الوادي، المجلد: 5، العدد: 2، أكتوبر 2021م.

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

19. ريم سليم، "25 دولة وقعت دستور الاتحاد الأوروبي بصيغته المعدلة"، مجلة: الجيش، العدد: 234، كانون الأول 2004م.
20. ستيفن بلاكويل، "دور الاتحاد الأوروبي في عالم ما بعد جائحة كورونا كوفيد-19"، اتجاهات استراتيجية (1)، أبوظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، يوليو 2020م.
21. سعدي كريم سلمان، "العلاقات الأوروبية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم شراكة"، مجلة: دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد: 35، المجلد: 10، يناير 2008م.
22. سلام الكواكي، "الازمات الأوروبية وتداعياتها على الساحة الدولية والعلاقات مع أمريكا"، مجلة: شؤون عربية، العدد: 177، 2019م.
23. سليم محمد الزعنون، "سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2007"، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، العدد: 395، السنة: 34، يناير 2012م.
24. سماح عبدالفتاح أبو الليل، "ظاهرة التَّخَمُّط: دراسة تأثير الصُّعُود اليميني المتطرّف الأوروبيّ على ملفات اللُّجوء والهجرة"، مجلة: السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد: 11، العدد: العاشر، أبريل 2021م.
25. سبي فيرهين، "هل يمكن أن يتفكك الاتحاد الأوروبي فعلاً؟"، اتجاهات الأحداث، أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 16، مارس-أبريل 2016م.
26. طارق رداق، "إشكالية العضوية في الاتحاد الأوروبي: من سياسة التوسيع إلى السياسة الأوروبية للجوار قضية عضوية الاتحاد الأوروبي: من التوسيع إلى سياسة الجوار الأوروبية (enp)"، مجلة: العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد: 4، العدد: 1، يونيو 2017م.
27. عبد العال الديري وبني المكاوي، "الاتحاد الأوروبي ومساعدتي الانضمام إلى تجربة الوحدة الأوروبية: دراسة تحليلية مع إشارة خاصة لبعض الحالات التطبيقية"، مجلة: الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، مصر، المجلد: 2، العدد: 2، مايو 2022م.
28. عبدالمنعم السعيد، "دروس التجارب الحدودية في العالم"، المستقبل العربي، العدد: 127، سبتمبر 1989م.
29. عبد الناصر جندلي، "التكامل: مقارنة مفاهيمية وتنظيرية"، مجلة: جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، طرابلس/ لبنان، مركز جيل البحث العلمي، العدد: 3، أغسطس 2015م.
30. عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية الأمريكية: تجاذبات الهيمنة والتعاون"، مجلة: الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد: الخامس، مايو 2011م.

العدد السبعون / ديسمبر / 2023

31. عمرو الشويكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة الوحدة"، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: 141، السنة: 14، يوليو 2004م.
32. مالك عوني، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديدة"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 142، أكتوبر 2000م.
33. مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً"، مجلة: المفكر، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: الحادي عشر، 2014م، ص 290.
34. محمد المقداد وصايل السرحان، "الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي"، مجلة: المنارة للبحوث والدراسات، الأردن، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، المجلد: 19، العدد: 2، 2013م.
35. مخلد مبيضين، "محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993"، مجلة: المنارة، الأردن، جامعة آل البيت، المجلد: 13، العدد: 4، 2007م.
36. مخلد مبيضين، "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو التحولات السياسية في المنطقة العربية"، مجلة: دراسات شرق أوسطية، عمان/الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد: 56، صيف 2011م.
37. مريم وحيد، "اليمن القومي: صعود التوجهات الفاشية الجديدة في أوروبا"، مفاهيم المستقبل، ملحق دورية اتجاهات الأحداث، أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد: 13، أغسطس 2015م.
38. مسعودي مراد، "السياسات الأمنية الأوروبية المشتركة: الواقع والتحديات"، مجلة: صوت القانون، الجزائر، جامعة خميس مليانة، المجلد: الثامن، العدد الخاص، 2022م.
39. "المسلمون في أوروبا: أزمات الاندماج في بيئة مغايرة"، في: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2004-2005، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005م.
40. منى سليمان، "السيناريوهات المحتملة للأزمة الروسية-الأوكرانية"، السياسة الدولية، العدد: 231، يناير 2023م.
41. نادية الهواس، "الاتحاد الأوروبي ومشروع الاستقلال العسكري"، مجلة: السياسة الدولية، العدد: 216، المجلد: 54، أبريل 2019م.
42. نبيه الأصفهاني، "أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 148، أبريل 2002م.
43. هشام بن حداد، "تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، مجلة: القانون، المجتمع والسلطة، الجزائر، المجلد: 7، العدد: 2، 2018م.

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. أسامة صالح على، الرهانات العربية في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، أكاديمية الدراسات العليا، 2003م.
2. ثاري زهية، انعكاس الأزمات المالية على الاتحاد الأوروبي: خلال فترة (2008-2018)، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021.
3. خالد صالح المبروك الدرسي، العلاقة بين التوسع في اختصاصات الاتحاد الأوروبي وإرادة التكامل السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: جامعة قاريونس كلية الاقتصاد، 2008.
4. خلفي سامية، استراتيجية الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة مولود معمري، 2017م.
5. رقية غربي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2012.
6. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج الخضر باتنة، 2010-2011م.
7. مسعود شوية، إدارة الأزمات الدولية من منظور كمي: فحص أداء الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج الخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2017م/2018م).
8. نوال بالعيد الفيتوري، دور العوامل الخارجية في تحقيق الاستقلال الوطني لإقليم كوسوفو: دراسة حالة (1991. 2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، (2012).

خامساً: الندوات والمؤتمرات:

- وفاء سعد الشربيني (تحرير) وآخرين، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي (1991-2003)، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة، القاهرة، (14-15/يناير/2004م)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005م.

سادساً: المواقع الإلكترونية:

- 1- "الاتحاد الأوروبي يبحث عن دور لخفض التوترات بين روسيا وأوكرانيا"، 2021/12/15م، موقع: SWI swissinfo.ch، هيئة الاذاعة والتلفزيون السويسرية، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/lBRoD>
- 2- "بسبب الميزانية.. الاتحاد الأوروبي في ورطة"، سكاي نيوز عربية، 2020/2/22م، <https://cutt.us/7mjF3>

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

3- "بريطانيا توجّل الاستفتاء على الدستور الأوروبي"، بتاريخ: 2005/6/30م، الموقع التالي:

(www.cnnarabic.com)

4- جوزيب بوريل، "وجهات نظر مختلفة حول حرب العدوان الروسية وتعزيز شراكتنا مع الخليج"، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي،

بتاريخ: 31/مارس/2022م، متاح على الرابط المختصر التالي: <https://cutt.us/Cl9yu>

5- جدي أحسن، "المقاربة التاريخية والسياسية للاتحاد الأوروبي"، تاريخ: 31/مايو/2011، <https://cutt.us/IRJAv>

6- حميد الكفائي، "انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: ورطة أم مكسب؟"، بتاريخ: 27/ديسمبر/2020م، موقع: سكاى

نيوز عربية، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/JKdSY>

7- "دعوة للاتحاد الأوروبي بالتخلي عن اتخاذ القرار بالإجماع في السياسة الخارجية وقضايا الأمن"، موقع: سبوتنيك عربي،

بتاريخ: 9/6/2022م، على الرابط التالي: <https://cutt.us/ynHNP>

8- ريناس بناني، "صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ:

12/مايو/2017م، على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=46400>

9- "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، موقع: جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ: 2020/2/22،

العدد: 15061، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/O3EbN>

10- عبد النور بن عنتر، "الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ:

4/مارس/2013،

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/20133417641444.html>

11- عملية صوفيا"، موقع: (dw)، 12/4/2023، متاح على الرابط التالي: <https://p.dw.com/p/2h6fQ>

12- "من هي القوى الرئيسية المشككة في الاتحاد الأوروبي؟"، مونت كارلو الدولية، 2019/5/18،

<https://cutt.us/ZajVz>

13- "ما بعد 2020: ما الجديد في التعاون عبر الحدود في الميزانية الأوروبية طويلة المدى؟"، موقع:

(south.euneighbours)، بتاريخ: 1/يونيو/2018، على الرابط التالي: <https://cutt.us/HxbZw>

14- ماتياس ماتهايس، "سوناك والمصالحة مع الاتحاد الأوروبي: كيف تأمل المملكة المتحدة في رأب الصدع مع أوروبا؟"، موقع:

إندبندت عربية، بتاريخ: 26/3/2023م، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/Phqss>

15- "المبادرة المشتركة لكل من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة لحماية المهاجرين وإعادة إدماجهم"، موقع: وكالة الأمم

المتحدة للهجرة، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تاريخ الدخول: 2022/10/15، <https://cutt.us/rSO3D>

العدد السابعون / ديسمبر / 2023

16-ميشال أبو نجم، "5 تحديات رئيسية تواجه الاتحاد الأوروبي في 2023"، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ:

31/ديسمبر/2022م، رقم العدد: [16104]، على الرابط التالي: <https://cutt.us/f0YKb>

17-ميشال أبو نجم، "تحديات الاتحاد الأوروبي الرئيسية في 2020م"، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 15011، بتاريخ:

3/يناير/2020م، على الرابط التالي: <https://cutt.us/tdUWf>

* المراجع الأجنبية:

TREATY OF LISBON, **AMENDING THE TREATY ON EUROPEAN UNION AND THE TREATY ESTABLISHING THE EUROPEAN COMMUNITY,2007**, Official Journal of the European Union,2007. <https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/373495>

"The EU Budget for 2019: growth, solidarity and security in Europe and beyond - provisional agreement reached", Press release,5 December 2018,Brussels, https://web.archive.org/web/20201211125704/https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_18_6381

Josep Borrell, "Libya at the crossroads", 13.9.2021, https://www.eeas.europa.eu/node/103999_ru